

مِثْقَالُ الْمُنْظُومَةِ الْمُسَمَّاةِ

مِثْقَالُ السَّعْوِ

مِثْقَالُ الرِّقْبَةِ الصَّعْوِ

« فِي أَصُولِ الْفِقْهِ »

لَنَاظِرِهَا بِمَعْدَةِ الْعِلْمِ فِي قَطْرِ

سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ السَّقِيطِي

رَاجِعُهُ وَصَبَّحَ مَسْنَهُ وَضَبَطَهُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ وَلَدُ سَيِّدِي وَلَدُ هَبِيبِ السَّقِيطِي

توزيع

دار المنارة للنشر والتوزيع

جدة - ٢٠٠٤

الناشر

محمد محمود محمد الخضر القاصبي

متن المنظومة المشتملة

مِلْكُ السَّعْوِ
مِلْبَغِي الرُّقْمِ الصَّعْوِ
« فِي أَصُولِ الْفِقْهِ »

لناظمها بحمد العلم في قطره
سيد عبد الله بن الحاج إبراهيم النقيطي

راجعته وصيحه سنة وضبطه
الدكتور محمد ولد سيد ولد حبيب النقيطي

الناشر

محمد محمود محمد الخضر القايني

توزيع

دار المنارة للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للنشر

محمد محمود الخضر القاضي

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

ح محمد محمود الخضر القاضي، ١٤١٥ هـ

مهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

الشتيبي، عبدالله بن الحاج إبراهيم

مراقي السعد لمبتغي الرقي والصعود في أصول الفقه.

... ٥ ... سم

ردمك ٢ - ٣ - ١٠٦١ - ١٩٦٠

١ - أصول الفقه أ - العنوان

١٥/١٩٩٣

ديوي ٢٥١

رقم الإيداع: ١٥/١٩٩٣

ردمك: ٢ - ٣ - ١٠٦١ - ١٩٦٠



هاتف: ٦٦.٣٦٥٢. فاكس: ٦٦.٣٢٢٨١ - المستودع: ٦٦٧٥٨٦٤
جدة ٢١٤٣١، ص. ب. ١٢٥٠ - المملكة العربية السعودية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

وبعد فهذا متن مراقي الشُّعُود مضبوطاً حسب الإمكان وقد كنت قرأته أولاً على النسخة القديمة الحجرية التي هي أصحُّ النسخ التي كانت موجودة قبل الطباعة حيث إنها مصححة كما ينبىء عن ذلك ما على هوامشها من التصويبات، وقد كنت أتخري المحافظة على تصحيح المتن أوان قراءتي للنظم، ثم إني الآن اعتمدت في ضبط النص على نسخة خطية مصححة على شيخنا الشيخ محمد عبد الله بن الصديق وعلى حواشيها تعاليق منه تنبىء باهتمامه بتصحيحها وفي آخرها كتب ناسخها: والنسخة الأم نسخة ممتازة بخط العلامة الفقيه الأصولي اللغوي المحدث الشاعر الأديب الزاهد الشيخ محمد عبد الله بن الصديق، وقد خالفته في ضبط كلمة في آخر المقدمة في قول المؤلف:

فليس يُجزى من له يُقدِّمُ

ولا عليه دون حظر يُقدِّمُ

فقوله دون حظر يقدم، شكلت في النسخة المذكورة

يُقَدَّم بالبناء للمفعول، والذي تَبَيَّن لي أنها يُقَدَّم بالبناء للفاعل يعود الضمير الفاعل على (من) الموصولة في قوله: فليس يجزى (من)، وكذلك إذا خالف ما في النسخة الحجرية فإنني غالباً أعتمد على ما فيها، وقد كتب الشيخ محمد عبد الله في آخر النسخة أن ناسخها قرأها عليه قراءة مجودة متصفة بالتحقيق والتدقيق، ولذلك اعتمدت عليها بعد الله لثقتي في الشيخ محمد عبد الله، وإنما حاولت تصحيح هذا المتن لما رأيته من الأغلاط الكثيرة المخلة بالمعنى في المتن الملحق بالنسخة المطبوعة في الرياض من شرح الشيخ محمد الأمين بن أحمد زيدان لمراقي السعود. والله أرجو أن ينفع به القارئ والمقرئين إنه على كل شيء قدير وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

مكة المكرمة ١٤/٧/١٤١٤ هـ

محمد ولد سيدي ولد حبيب

الشنقيطي

- ١ - يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ارْتَسَمَا
سُمِّيَ لَهُ وَالْعَلَوِيُّ الْمُتَنَمِّي
- ٢ - الْحَفْمُذُ لَهُ الَّذِي أَفَاضَا
مِنْ الْجَدَا الَّذِي دُهِورًا غَاضَا
- ٣ - وَجَعَلَ الْفُرُوعَ وَالْأَصْوَلا
لِمَنْ يَرُومُ نَيْلَهَا مَخْصُولا
- ٤ - وَشَادَ ذَا الدِّينَ بِمَنْ سَادَ الْوَرَى
فَهُوَ الْمُجَلِّي وَالْوَرَى إِلَى وَرَا
- ٥ - مُحَمَّدٌ مُنِيرُ الْقُلُوبِ
وَكَاشِفُ الْكَرْبِ لَدَى الْكُرُوبِ
- ٦ - صَلَّى عَلَيْهِ رُبُّنَا وَسَلَّمَا
وَالِهِ وَمَنْ لِيَشْرَعِهِ اقْتَمَى
- ٧ - هَذَا وَحِينَ قَدْ رَأَيْتُ الْمُنْذَهَبَا
رُجْحَانَهُ لَهُ الْكَثِيرُ ذَهَبَا

- ٨ - وما سِوَاهُ مِثْلُ عَنُقَا مُغْرِبٍ
 فِي كُلِّ قُطْرٍ مِنْ نَوَاحِي الْمَغْرِبِ
 ٩ - أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ مِنْ أَصُولِهِ
 مَا فِيهِ بَغِيَّةٌ لِذِي فُصُولِهِ
 ١٠ - مُنْتَبِذًا عَنْ مَقْصَدِي مَا ذَكَرَا
 لَدَى الْفُنُونِ غَيْرِهِ مُحَرَّرَا
 ١١ - سَمَيْتُهُ مَرَاقِي الشُّعُودِ
 لِمُبْتَغِي الرُّقْيِ وَالشُّعُودِ
 ١٢ - اسْتَوْهَبْتُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَدَدَا
 وَنَفَعَهُ لِلْقَارِئِينَ أَبَدَا

مقدمة

- ١٣ - أَوَّلُ مَنْ أَلْفَهُ فِي الْكُتُبِ
 مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ الْمُطَّلِبِي
 ١٤ - وَغَيْرُهُ كَانَ لَهُ سَلْبِقَةٌ
 مِثْلُ الَّذِي لِلْمَغْرِبِ مِنْ خَلِيقَةٍ
 ١٥ - الْأَحْكَامُ وَالْأَدِلَّةُ الْمَوْضُوعُ
 وَكَوْنُهُ هَذَا فَقَطْ مَسْمُوعُ

كتاب أصول الفقه

- ١٦ - أَصُولُهُ دَلَالُ الْإِجْمَالِ
وَطُرُقُ التَّرْجِيحِ قَيْدُ تَالِ
١٧ - وَمَا لِلْإِجْتِهَادِ مِنْ شَرْطٍ وَضَحْ
وَيُطْلَقُ الْأَضْلُ عَلَى مَا قَدْ رَجَحَ

فصل

- ١٨ - وَالْفَرْعُ حُكْمُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا
بِصِفَةِ الْفِعْلِ كَنَذْبِ مُطْلَقَا
١٩ - وَالْفِقْهُ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ
لِلشَّرْعِ وَالْفِعْلِ نَمَاهَا النَّامِي
٢٠ - أَدْلَةُ التَّفْصِيلِ مِنْهَا مُكْتَسَبٌ
وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاحِ فِيمَا قَدْ ذَهَبَ
٢١ - قَالَ كُلُّ مَنْ أَهَلَ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةَ
يَقُولُ لَا أَذْرِي فَكُنْ مُتَّبِعَهُ
٢٢ - كَلَامُ رَبِّي إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا
يَصِحُّ فِعْلًا لِلْمُكَلَّفِ اعْلَمَا
٢٣ - مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِهِ مُكَلَّفٌ
فَذَلِكَ بِالْحُكْمِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ

- ٢٤ - قَدْ كُفِّ الصُّبِّي عَلَى الَّذِي اغْتَمِي
بِغَيْرِ مَا وَجَبَ وَالْمُحَرَّمِ
- ٢٥ - وَهُوَ إِلْزَامُ الَّذِي يَشْتَقُّ
أَوْ طَلَبُ فَاءٍ بِكُلِّ خَلْقٍ
- ٢٦ - لِكِنَّةٍ لَيْسَ يُفِيدُ فَرْعًا
فَلَا تَضِيقُ لِفَقْدِ فَرْعٍ ذَرْعًا
- ٢٧ - وَالْحُكْمُ مَا بِهِ يَجِيءُ الشَّرْعُ
وَأَضْلُ كُلِّ مَا يَضُرُّ الْمَنْعُ
- ٢٨ - ذُو فَشْرَةٍ بِالْفَرْعِ لَا يُرَاعَى
وَفِي الْأُصُولِ بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ
- ٢٩ - ثُمَّ الْخِطَابُ الْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِ
جَزْمًا فَإِيجَابٌ لَدَى ذِي الثَّقَلِ
- ٣٠ - وَغَيْرُهُ التَّنْدِبُ وَمَا التَّرْكُ طَلَبٌ
جَزْمًا فَتَحْرِيمٌ لَهُ الْإِثْمُ انْتِسَابٌ
- ٣١ - أَوْ لَا مَعَ الْخُصُوصِ أَوْ لَا فِعْلٌ ذَا
خِلَافٍ الْأَوَّلَى وَكَرَاهَةٌ خُذَا
- ٣٢ - لِذَاكَ وَالْإِبَاحَةُ الْخِطَابُ
فِيهِ اسْتَوَى الْفِعْلُ وَالْإِجْتِنَابُ

- ٣٣ - وما مِنَ البراءَةِ الْأَصْلِيَّةِ
 قد أَخَذَتْ فَلَيْسَتْ الشَّرْعِيَّةِ
- ٣٤ - وَهِيَ وَالْجَوَازُ قَدْ تَرَادَفَا
 فِي مُطْلَقِ الْإِذْنِ لَدَى مَنْ سَلَفَا
- ٣٥ - وَالْعِلْمُ وَالْوُسْعُ عَلَى الْمَغْرُوفِ
 شَرْطُ يَعْنُ كُلِّ ذِي تَكْلِيفِ
- ٣٦ - ثُمَّ خِطَابُ الْوَضْعِ هُوَ الْوَارِدُ
 بِأَنَّ هَذَا مَانِعٌ أَوْ فَاسِدٌ
- ٣٧ - أَوْ ضِدُّهُ أَوْ أَنَّهُ قَدْ أُوجِبَا
 شَرْطًا يَكُونُ أَوْ يَكُونُ سَبَبَا
- ٣٨ - وَهُوَ مِنْ ذَاكَ أَعْمُ مَطْلَقَا
 وَالْفَرْضُ وَالْوَاجِبُ قَدْ تَوَافَقَا
- ٣٩ - كَالْحَثِّ وَاللَّازِمِ مَكْتُوبٍ وَمَا
 فِيهِ اشْتِبَاهٌ لِلْكَرَاهَةِ انْتَمَى
- ٤٠ - وَلَيْسَ فِي الْوَاجِبِ مِنْ نَوَالٍ
 عِنْدَ انْتِقَاءِ قَضْدِ الْاِمْتِثَالِ
- ٤١ - فِيمَا لهُ الثَّبَاتُ لَا تُشْتَرَطُ
 وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ فَعَلَطُ

٤٢ - وَمِثْلُهُ الشَّرْكُ لِمَا يُحَرَّمُ

من غير قصدٍ ذَا نَعَمٍ مُسَلَّمٌ

٤٣ - فَضِيلَةٌ وَالنَّدْبُ وَالَّذِي اسْتُحِبَّ

تَرَادَفَتْ ثُمَّ التَّطَوُّعُ اسْتُحِبَّ

٤٤ - رَغِيْبَةٌ مَا فِيهِ رَغَبَ النَّبِيِّ

بِذِكْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ جُبِيَ

٤٥ - أَوْ دَامَ فِعْلُهُ بِوَضْفِ الثَّقَلِ

وَالثَّقَلُ مَنْ تِلْكَ الْقِيُودِ أَخْلِ

٤٦ - وَالْأَمْرُ بَلْ أَغْلَمَ بِالنُّوَابِ

فِيهِ نَبِيٌّ الرَّشْدِ وَالصُّوَابِ

٤٧ - وَسُنَّةٌ مَا أَحْمَدُ قَدْ وَاظَبَا

عَلَيْهِ وَالظُّهُورُ فِيهِ وَجَبَا

٤٨ - وَيَغْضُفُهُمْ سَمَى الَّذِي قَدْ أَكْدَا

مِنْهَا بِوَاجِبٍ فُخِذَ مَا قُيِّدَا

٤٩ - وَالثَّقَلُ لَيْسَ بِالشُّرُوعِ يَجِبُ

فِي غَيْرِ مَا نَظَّمَهُ مُقَرَّبُ

٥٠ - قِفْ وَاسْتَمِعْ مَسَائِلَ قَدْ حَكَمُوا

بِأَنَّهَا بِالْإِبْتِدَاءِ تَلَزَمُ

- ٥١ - صَلَاتُنَا وَصَوْمُنَا وَحُجُّنَا
وَعُمْرَةٌ لَنَا كَذَا اغْتِكَافُنَا
- ٥٢ - طَوَافُنَا مَعَ انْتِمَامِ الْمُقْتَدِي
فِي لَزْمِ الْقَضَا بِقَطْعِ عَامِدِ
- ٥٣ - مَا مِنْ وَجُودِهِ يَجِيءُ الْعَدَمُ
وَلَا لُزُومَ فِي انْعِدَادِ يُغْلَمُ
- ٥٤ - بِمَنْعِ يَمْنَعُ لِلدَّوَامِ
وَالْإِبْتِدَا أَوْ آخِرِ الْأَقْسَامِ
- ٥٥ - أَوْ أَوَّلِ فَقَطُّ عَلَى نِزَاعِ
كَالطَّوْلِ الْإِسْتِبرَاءِ وَالرَّضَاعِ
- ٥٦ - وَلَا زَمَ مِنْ انْعِدَادِ الشُّرْطِ
عَدَمُ مَشْرُوطِ لَدَى ذِي الضَّبْطِ
- ٥٧ - كَسَبَبٍ وَذَا الوجودِ لَا زَمَ
مِنْهُ وَمَا فِي ذَاكَ شَيْءٌ قَائِمُ
- ٥٨ - وَاجْتِمَاعِ الْجَمِيعِ فِي التَّكَاكِ
وَمَا هُوَ الْجَالِبُ لِلتَّجَاحِ
- ٥٩ - وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ
وَصِيغَةُ دَلِيلُهَا فِي الْمُنتَهَجِ

- ٦٠ - وَمَعَ عِلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبُ
وَالْفَرْقُ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ ذَهَبَ
- ٦١ - شَرَطُ الْوُجُوبِ مَا بِهِ نُكَلِّفُ
وَعَدَمُ الطَّلَبِ فِيهِ يُعْرِفُ
- ٦٢ - مِثْلُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالنُّقْطَاءِ
وَكِبْلُوغِ بَعْثِ الْأَنْبِيَاءِ
- ٦٣ - وَمَعَ تَمَكُّنٍ مِنَ الْفِعْلِ أَدَا
وَعَدَمُ الْعَقْلَةِ وَالنُّومِ بَدَا
- ٦٤ - وَشَرَطُ صِحْحَةٍ بِهِ اعْتِدَادُ
بِالْفِعْلِ مِنْهُ الطَّهَرُ يُسْتَفَادُ
- ٦٥ - وَالشَّرْطُ فِي الْوُجُوبِ شَرَطٌ فِي الْأَدَا
وَعَزْوُهُ لِلاتِّفَاقِ وَجَدَا
- ٦٦ - وَصِحْحَةُ وِفَاقٍ ذِي الْوَجْهَيْنِ
لِلشَّرْعِ مُطْلَقاً بِدُونِ مَيِّنِ
- ٦٧ - وَفِي الْعِبَادَةِ لَدَى الْجَمْعِ هَوْرُ
أَنْ يَسْقُطَ الْقَضَا مَدَى الدُّهْرِ
- ٦٨ - يُبْنَى عَلَى الْقَضَاءِ بِالْجَدِيدِ
أَوْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لَدَى الْمُجِيدِ

- ٦٩ - وَهِيَ وَفَائِدَةُ لِنَفْسِ الْأَمْرِ
أَوْ ظَنَّ مَأْمُورٍ لَدَى ذِي خُبَرٍ
- ٧٠ - بِصِحَّةِ الْعَقْدِ يَكُونُ الْأَثَرُ
وَفِي الْفَسَادِ عَكْسُ هَذَا يَظْهَرُ
- ٧١ - إِنْ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةَ أَوْ تَلَفٌ
تَعَلَّقَ الْحَقُّ وَنَقَصٌ يُؤَلَفُ
- ٧٢ - كِفَايَةُ الْعِبَادَةِ الْإِجْزَاءُ
وَهِيَ أَنْ يَسْقُطَ الْأَقْتِرَاءُ
- ٧٣ - أَوْ الشُّقُوطُ لِلْقَضَا وَذَا أَخَصَّ
مَنْ صِحَّةً إِذْ بِالْعِبَادَةِ يُخَصَّ
- ٧٤ - وَالصُّحَّةُ الْقَبُولُ فِيهَا يَدْخُلُ
وَبَغْضُهُمْ لِلْإِسْتِوَاءِ يَنْقُلُ
- ٧٥ - وَخُصَّصَ الْإِجْزَاءُ بِالْمَطْلُوبِ
وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَكْتُوبِ
- ٧٦ - وَقَابِلِ الصُّحَّةِ بِالْبُطْلَانِ
وَهُوَ الْفَسَادُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ
- ٧٧ - وَخَالَفَ الثُّعْمَانُ فَالْفَسَادُ
مَا تَهَيَّءَ لِلْوَضْعِ يُسْتَفَادُ

- ٧٨ - فعل العبادة بِوَقْتٍ عَيْنَا
 شرعاً لها بِاسْمِ الْأَدَاءِ قُرْنَا
- ٧٩ - وَكَوْنُهُ بِفَعْلٍ بَعْضٍ يَخْصُلُ
 لِعَاضِدِ النَّصِّ هُوَ الْمُعْوَلُ
- ٨٠ - وَقِيلَ مَا فِي وَقْتِهِ أَدَاءٌ
 وَمَا يَكُونُ خَارِجاً قِضَاءً
- ٨١ - وَالْوَقْتُ مَا قُدِّرَ مَنْ شَرَعَا
 مِنْ زَمَنِ مُضَيَّقاً مُوسَّعاً
- ٨٢ - وَضِدُّهُ الْقَضَا تَدَارَكَ أَلِمَا
 سَبَقَ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَدْ عَلِمَا
- ٨٣ - مِنْ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ وَمَا مُنِيعٌ
 وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْجَوَازُ قَدْ سَمِعَ
- ٨٤ - وَاجْتَمَعَ الْأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ
 وَزَيَّجَ مَا يَنْفَرِدُ الْأَدَاءُ
- ٨٥ - وَانْتَفَيَا فِي النَّفْلِ وَالْعِبَادَةِ
 تَكْرِيرُهَا لَوْ خَارِجاً إِعَادَةً
- ٨٦ - لِلْعُذْرِ وَالرَّخْصَةِ حُكْمٌ غَيْرَا
 إِلَى سَهْوَةٍ لِلعُذْرِ قُرْنَا

٨٧ - مَعَ قِيَامِ عِلَّةِ الْأَصْلِي
وَعَيْرُهَا عَزِيمَةُ النَّبِيِّ

٨٨ - وَتِلْكَ فِي الْمَأْذُونِ جَزْماً تَوْجَدُ
وَعَيْرُهُ فِيهِ لَهُمْ تَرَدُّدُ

٨٩ - وَرُبُّمَا تَجِي لِمَا أُخْرِجَ مِنْ
أَصْلٍ بِمُطْلَقِ امْتِنَاعِهِ قِمْنُ

٩٠ - وَمَا بِهِ لِلْخَبَرِ الْوَصُولُ
بِنَظَرٍ صَحَّ هُوَ الدَّلِيلُ

٩١ - وَالنَّظَرُ الْمُوصِلُ مِنْ فِكْرٍ إِلَى
ظَنٍّ بِحُكْمٍ أَوْ لِعِلْمٍ مُسَجَّلَا

٩٢ - الْإِدْرَاكُ مِنْ غَيْرِ قِسْطٍ تَصَوُّرُ
وَمَعَهُ تَضَدِّيقُ وَذَا مُشْتَهَرُ

٩٣ - جَازِمُهُ دُونَ تَغْيِيرِ عِلْمٍ
عِلْماً وَغَيْرُهُ اعْتِقَادُ يَنْقَسِمُ

٩٤ - إِلَى صَحِيحٍ إِنْ يَكُنْ يُطَابِقُ
أَوْ فَاسِدٍ إِنْ هُوَ لَا يَوَافِقُ

٩٥ - وَالْوَهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكُّ مَا اخْتَمَلَ
لِرَوَاجِعِ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مَا اعْتَمَدَلُ

- ٩٦ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ يَخْتَلِفُ
جَزْماً وَبَعْضُهُمْ بِنَفْسِهِ عُرِفَ
- ٩٧ - وَإِنَّمَا لَهُ لَدَى الْمُحَقِّقِ
تَفَاوُتٌ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ
- ٩٨ - لِمَالَهُ مِنْ اتِّحَادٍ مِثْلِهِمْ
مَعَ تَعَدُّدٍ لِمَعْلُومٍ عَلَيْهِ
- ٩٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الزَّيْدُ وَالنُّقْصَانُ
هَلْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمَا الْإِيمَانُ
- ١٠٠ - وَالْجَهْلُ جَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَحْمُودِ
هُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ
- ١٠١ - زَوَالَ مَا عُلِمَ قَلَّ نِسْبَانُ
وَالْعِلْمُ فِي الشَّهْرِ لَهُ أَكْثَرَانُ
- ١٠٢ - مَا رُبُّنَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَسَنُ
وغيره القبيحُ والمُسْتَهْجَنُ
- ١٠٣ - هَلْ يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى ذِي الْعُذْرِ
كَحَائِضٍ وَمُمْرِضٍ وَسَفَرٍ
- ١٠٤ - وَجَوْبُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ رَجَحُ
وَضَعْفُهُ فِيهِ لَدَيْهِمْ وَضَحُ

- ١٠٥ - وَهُوَ فِي جُوبٍ قَصْدٍ لِلأَدَا
أَوْ ضِدِّهِ لِقَائِلٍ بِهِ بِدَا
- ١٠٦ - وَلَا يُكَلِّفُ بِغَيْرِ الْفِعْلِ
بَاعِثُ الْأَتْبِيسَا وَرَبُّ الْفَضْلِ
- ١٠٧ - فَكَفُّنَا بِالنَّهْيِ مَطْلُوبُ النَّبِيِّ
وَالْكَفُّ فِعْلٌ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ
- ١٠٨ - لَهُ فُرُوعٌ ذِكْرَتْ فِي الْمَنْهَجِ
وَسَرْدُهَا مِنْ بَعْدِ ذَا الْبَيْتِ يَجِي
- ١٠٩ - مِنْ شُرْبٍ أَوْ خِيْطٍ ذَكَاةٍ فَضْلٍ مَا
وَعَمَدٍ رَشْمٍ شَهَادَةٍ وَمَا
- ١١٠ - عَطَّلَ نَاطِرٌ وَذُو الرُّهْنِ كَذَا
مُفَرِّطٌ فِي الْعَلْفِ فَادِرٌ انْمَاخِذَا
- ١١١ - وَكَأَلَّتِي رُدَّتْ بِعَيْنٍ وَعَلِيمٍ
وَلَيْهَا وَشَبْهَهَا مِمَّا عَلِمَ
- ١١٢ - وَالْأَمْرُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَدْ تَعَلَّقَا
بِالْفِعْلِ لِلْإِعْلَامِ قَدْ تَحَقَّقَا
- ١١٣ - وَيَعْدُ لِلْإِلْزَامِ يَسْتَمِرُّ
حَالُ التَّلْبُسِ وَقَوْمُ فَرُّوا

- ١١٤ - قَلِيلٌ يُجْزَى مَنْ لَّهُ يُقَدِّمُ
وَلَا عَلَيْهِ دُونَ حَظِّهِ يُقَدِّمُ
- ١١٥ - وَذَا الشَّعْبُذُ وَمَا تَمَحَّضَا
لِلْفِعْلِ فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ مَرْتَضَى
- ١١٦ - وَمَا إِلَى هَذَا وَهَذَا يَنْتَسِبُ
فَفِيهِ خُلْفٌ دُونَ تَصٍّ قَدْ جُلِبَ
- ١١٧ - وَقَالَ إِنَّ الْأَمْرَ لَا يُوجَّهُ
إِلَّا لَدَى تَلَبُّسٍ مُنْتَبِهٍ
- ١١٨ - فَالْأَمْرُ قَبْلَهُ عَلَى التَّلَبُّسِ
بِالْكَفِّ وَهِيَ مِنْ أَدَقِّ الْأَسْوَاسِ
- ١١٩ - وَهِيَ فِي فَرْضِ الْكِفَايَةِ فَهَلْ
يَسْقُطُ الْأَمْرُ بِشُرُوعٍ قَدْ حَصَلَ
- ١٢٠ - لِلَامْتِنَالِ كَلَّفَ الرَّقِيبُ
فَمُوجِبٌ تَمَكُّنًا مُصِيبٌ
- ١٢١ - أَوْ بَيِّنَةٌ وَالْإِبْتِلَاءُ تَرَدُّدًا
شَرْطُ تَمَكُّنٍ عَلَيْهِ انْفِقَادًا
- ١١٢ - عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يَجُوزُ وَيَقَعُ
مَعَ عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ بِالَّذِي امْتَنَعَ

١٢٣ - فِي عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ كَالْمَأْمُورِ
فِي الْمَذْهَبِ الْمُحَقِّقِ الْمَنْصُورِ

كتاب القرآن ومباحث الأقوال

١٢٤ - لَفِظٌ مُنَزَّلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ
لَأَجْلِ الْأَعْجَازِ وَلِلتَّعَبِ

١٢٥ - وَلَيْسَ لِلْقُرْآنِ تُغْزِي الْبِسْمِلَةِ
وَكَوْنُهَا مِنْهَا الْخِلَافِي تَقْلَةً

١٢٦ - وَيَعْضُّهُمْ إِلَى الْقِرَاءَةِ نَظَرٌ
وَذَاكَ لِلْوِفَاقِ رَأْيٌ مُعْتَبَرٌ

١٢٧ - وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِالْأَحَادِ رُوي
فَلِلْقِرَاءَةِ بِهِ نَفْسٌ قَوِي

١٢٨ - كَالِإِحْتِجَاجِ غَيْرِ مَا تَحْصُلَا
فِيهِ ثَلَاثَةٌ فَجَوْزٌ مُسَجَّلَا

١٢٩ - صِحْحَةُ الْأَسْنَادِ وَوَجْهَ عَرَبِي
وَوَفْقُ خَطِّ الْأُمِّ شَرْطٌ مَا أُبَي

١٣٠ - مِثْلُ الثَّلَاثَةِ وَرَجَّحَ النَّظَرُ
تَوَاتُرَ أَلْسِنَاتِهَا لَدَى مَنْ قَدْ غَبَرَ

١٣١ - تَوَاتُرُ السَّبْعِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَحْيِ حَشْوٌ يَقَعُ

١٣٢ - وَمَا بِهِ يُغْنَى بِمَا دَلِيلُ
غَيْرُ الَّذِي ظَهَرَ لِلْعُقُولِ

١٣٣ - وَالنَّقْلُ بِالْمُنْظَمِ قَدْ يُفِيدُ
لِلْقَطْعِ وَالْعَكْسُ لَهُ بَعِيدُ

فصل المنطوق والمفهوم

١٣٤ - مَعْنَى لَهُ فِي الْقَضْدِ قُلْ تَأْصُلُ
وَهُوَ الَّذِي اللفظ به يُسْتَعْمَلُ

١٣٥ - نَصْرٌ إِذَا أَفَادَ مَا لَا يَحْتَمِلُ
غَيْرًا وَظَاهِرٌ إِنْ الْغَيْرُ اخْتُمِلَ

١٣٦ - وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنَ لَهُ تَجَلَّى
وَيُطْلَقُ النَّصْرُ عَلَى مَا دَلَّ

١٣٧ - وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ وَالْمَنْطُوقِ هَلْ
مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلَ

١٣٨ - وَهُوَ دَلَالَةٌ اقْتِضَاءٌ أَنْ يَدُلَّ
لَفْظٌ عَلَى مَا دُونَهُ لَا يَسْتَقِلُّ

- ١٣٩ - دَلَالَةُ التُّزُومِ مِثْلُ ذَاتِ
إِشَارَةٍ كَذَاكَ الْإِيمَاءَاتِ
- ١٤٠ - فَأَوَّلُ إِشَارَةِ التَّلْفِظِ لِمَا
لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ لَهُ قَدْ عَلِمَا
- ١٤١ - دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ وَالتَّنْسِيبِ
فِي الْفَنِّ تُقَصِّدُ لَدَى ذَوِيهِ
- ١٤٢ - أَنْ يَقْرَنَ الْوُضْفُ بِحَكْمٍ إِنْ يَكُنْ
لِغَيْرِ عِلَّةٍ يَعْنِيهِ مَنْ قَطُنْ
- ١٤٣ - وَغَيْرُ مَنْطُوقٍ هُوَ الْمَفْهُومُ
مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ قُلْ مَعْلُومُ
- ١٤٤ - يُسَمَّى بِتَنْبِيهِ الْخَطَابِ وَوَرَدَ
فَحْوَى الْخَطَابِ اسْمًا لَهُ فِي الْمَعْتَمَدِ
- ١٤٥ - إعطاء ما للفظه المسكوتا
من باب أولى نفياً أو ثبوتاً
- ١٤٦ - وقيل ذا فحوى الخطاب والذي
ساوى بلحنه دعاه المحدثي
- ١٤٧ - دَلَالَةُ الْوُفَاقِ لِلْقِيَّاسِ
وَهُوَ الْجَلِي تَغْزِي لَدَى أَنْاسِ

- ١٤٨ - وَقَبِلَ لِلْفَظِّ مَعَ الْمَجَازِ
وَعَزَّوْهَا لِلثَّقَلِ ذُو جَوَازِ
- ١٤٩ - وَغَيْرُ مَا مَرَّ هُوَ الْمُخَالَفَةُ
ثُمَّتَ تَنْبِيهِ الْخَطَابِ خَالَفَةُ
- ١٥٠ - كَذَا دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ انْضَافًا
وَدَغٌ إِذَا السَّاكِتُ عَنْهُ خَافَا
- ١٥١ - أَوْ جَهْلُ الْحُكْمِ أَوْ النُّطْقِ انْجِلَبِ
لِلسُّؤْلِ أَوْ جَزِي عَلَى الَّذِي غَلَبَ
- ١٥٢ - أَوْ امْتِنَانٍ أَوْ وِفَاقِ الْوَاقِعِ
وَالْجَهْلِ وَالتَّكْيِيدِ عِنْدَ السَّامِعِ
- ١٥٣ - وَمُقْتَضِي التَّخْصِيصِ لَيْسَ يَخْظَلُ
قَيْسًا وَمَا عُرِضَ لَيْسَ يَشْمُلُ
- ١٥٤ - وَمَوْظَرْفٌ عِلَّةٌ وَعَدَدٌ
وَمِنْهُ شَرْطُ غَايَةٍ تُغْتَمَدُ
- ١٥٥ - وَالْحَضَرُ وَالصِّفَةُ مِثْلُ مَا عُلِمَ
مِنْ عَتَمٍ سَامَتْ وَسَائِمِ الْغَنَمِ
- ١٥٦ - مَغْلُوقَةُ الْغَنَمِ أَوْ مَا يُغْلَفُ
الْخُلْفُ فِي التَّنْفِي لَأَيِّ يُضَرَفُ

- ١٥٧ - أضعفها اللَّقْب وهو ما أُبِي
من دُونِهِ نَظْمُ الْكَلَامِ الْعَرَبِي
- ١٥٨ - أَغْلَاهُ لَا يُرْشِدُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ
مَا لِمَنْطُوقٍ بِضَعْفٍ انْتَمَى
- ١٥٩ - فَالشَّرْطُ فَالْوَضْفُ الَّذِي يَنَاسِبُ
فَمُطْلَقُ الْوَضْفِ الَّذِي يُقَارَبُ
- ١٦٠ - فَعَدَدٌ ثَمَّتَ تَقْدِيمٌ بَلِي
وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى النَّهْجِ الْجَلِي
- ١٦١ - مِنْ لُطْفِ رَبِّنَا بِنَا تَعَالَى
تَوْسِيعُهُ فِي نُطْقِنَا الْمَجَالَا
- ١٦٢ - وَمَا مِنْ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى وَضِعَ
قَلَّ لُغَةً بِالنَّقْلِ يَذَرِي مَنْ سَمِعَ
- ١٦٣ - مَذْلُولُهَا الْمَعْنَى وَلَفْظٌ مَفْرَدٌ
مُسْتَعْمَلٌ وَمُهِمَلٌ قَدْ يَوْجَدُ
- ١٦٤ - وَذُو تَرْكُوبٍ وَوَضِعُ التَّنْكِيرِ
لِمُطْلَقِ الْمَعْنَى قَرِيبٌ تَصَرُّعُ
- ١٦٥ - وَهِيَ لِلذَّهْنِ لَدَى ابْنِ الْخَاجِبِ
وَكَمِ إِمَامٍ لِلْخِلَافِ ذَاهِبِ

- ١٦٦ - وَلَيْسَ لِلْمَعْنَى بِلا اِحْتِياجِ
لفظُ كما لِشَارِحِ المِثْهَاجِ
- ١٦٧ - وَاللُّغَةُ الرَّبُّ لَهَا قَدْ وَضَعَا
وَعَزَّوْهَا لِلْاِصْطِلَاحِ سُمِعَا
- ١٦٨ - فَبِالإِشَارَةِ وَبِالتَّعْيِينِ
كَالطِّفْلِ فَهَمْ ذِي الْخَفَا وَالْبَيِّنِ
- ١٦٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَلْبُ وَالطَّلَاقُ
بِكَاشِقِنِي الشَّرَابَ وَالْعِتَاقُ
- ١٧٠ - هَلْ تَثْبُتُ اللُّغَةُ بِالْقِيَاسِ
وَالثَّالِثُ الْفَرْقُ لَدَى أَنْاسِ
- ١٧١ - مَحَلُّهُ عِنْدَهُمُ الْمُشْتَقُّ
وَمَا عَدَاهُ جَاءَ فِيهِ الْوَفْقُ
- ١٧٢ - وَفَرْعُهُ الْمَمِينُ خِفَّةُ الْكُلْفِ
فِيمَا بِجَامِعٍ يَقِيسُهُ السَّلْفُ

فصل في الاشتقاق

- ١٧٣ - والاشتقاق رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى
لَفْظٍ وَأُطْلِقَ فِي الَّذِي تَأْصَلَا
- ١٧٤ - وفي المَعَانِي والأَصُولِ إشتراطاً
تَنَاسُباً بَيْنَهُمَا مُنْضَبِطاً
- ١٧٥ - لَا بُدَّ فِي الْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرِ
مُحَقِّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرِ
- ١٧٦ - وَإِنْ يَكُنْ لِمُبْنِهِمْ فَقَدْ عُمِدَ
مَطَّرِداً وَغَيْرُهُ لَا يَطَّرِدُ
- ١٧٧ - وَالْجَبْدُ وَالْجَذْبُ كَبِيرٌ وَيَرَى
لِلْأَكْبَرِ الثَّلَمَ وَثَلْباً مَنْ دَرَى
- ١٧٨ - وَالْأَعْجَمِيُّ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ
كَجَبْرِئِيلَ قَالَهُ الْحَذَاقُ
- ١٧٩ - كَذَا إِشْتِقَاقُ الْجَمْعِ مِمَّا أَفْرَدَا
وَنَفِي شَرْطِ مَضْذِرٍ قَدْ عُمِدَا
- ١٨٠ - وَعِنْدَ فَقْدِ الْوَضْفِ لَا يُشْتَقُّ
وَأَعْوَزَ الْمُعْتَزِلِيُّ الْحَقِيقُ
- ١٨١ - وَحَيْثُمَا ذُو الْإِسْمِ قَامَ قَدْ وَجَبَ
وَقَرَعَهُ إِلَى الْحَقِيقَةِ انْتَسَبَ

- ١٨٢ - لَدَى بَقَاءِ الْأَصْلِ فِي الْمَحَلِّ
بَحَسَبِ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْجُلِّ
- ١٨٣ - ثَالِثُهَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُمَا طَرَا
عَلَى الْمَحَلِّ مَا مُنَاقِضًا يُرَى
- ١٨٤ - عَلَيْهِ يُبْنَى مَنْ رَمَى الْمُطْلَقَةَ
فَبَعْضُهُمْ نَفَى وَبَعْضٌ حَقَّقَهُ
- ١٨٥ - فَمَا كَسَارِقِ لَدَى الْمُؤَسَّسِ
حَقِيقَةً فِي حَالَةِ الثَّلَبِ
- ١٨٦ - أَوْ حَالَةِ الثُّطْقِ بِمَا جَاءَ مُسْتَنَدًا
وغيره الْعُمُومُ فِيهِ قَدْ بَدَا

فصل في الترادف

- ١٨٧ - وَذُو التَّرَادُفِ لَهُ حُضُورُ
وَقِيلَ لَا ثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ
- ١٨٨ - وَهَلْ يُفِيدُ الثَّالِثُ لِلتَّأْيِيدِ
كَالنَّفْيِ لِلْمَجَازِ بِالتَّوَكِيدِ
- ١٨٩ - وَلِلرَّدِيفَيْنِ تَعَاوُزٌ بَدَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ تَعَبَّدَا

- ١٩٠ - وَبَغْضُهُمْ نَفْسِي الْوُقُوعَ أَبَدًا
وَبَغْضُهُمْ بَلَفْتَيْنِ قَيِّدًا
- ١٩١ - دُخُولُ مَنْ عَجَزَ فِي الْإِحْرَامِ
بِمَا بِهِ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ
- ١٩٢ - أَوْ نِيَّةٍ أَوْ بِاللِّسَانِ يَقْتَدِي
وَالْخُلْفُ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمُفْرَدِ
- ١٩٣ - إِنْ دَالَ قُرْآنٍ بِالْأَعْجَمِيِّ
جَوَازُهُ لَيْسَ بِمَسْذُوبٍ

فصل المشترك

- ١٩٤ - فِي رَأْيِ الْأَكْثَرِ وَقُوعُ الْمُشْتَرَكِ
وَتَالِثُ لِلْمَنْعِ فِي الْوَحْيِ سَلَكُ
- ١٩٥ - إِطْلَاقُهُ فِي مَعْنَيَيْنِهِ مَثَلًا
مَجَازًا أَوْ ضِدًّا أَجَازُ التُّبْلَا
- ١٩٦ - إِنْ يَخْلُ مِنْ قَرِيْنَةٍ فَمُجْمَلُ
وَبَغْضُهُمْ عَلَى الْجَمِيعِ يَخْمَلُ
- ١٩٧ - وَقِيلَ لَمْ يُجِزْهُ نَهْجُ الْعُرْبِ
وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِضِدِّ السَّلْبِ

١٩٨ - وفي المَجَازَيْنِ أوِ المَجَازِ
وَضِدُّهُ الإِطْلَاقُ ذُو جَوَازٍ

فصل الحقيقة

١٩٩ - مِنْهَا الَّتِي لِلشَّرْعِ عَزْوُهَا عَقْلٌ
مُرْتَجِلٌ مِنْهَا وَمِنْهَا مُنْتَقِلٌ

٢٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعُ
لِهَا مِنَ الْمَأْثُورِ وَالْمَشْمُوعِ

٢٠١ - وَمَا أَفَادَ لاسْمِهِ النَّبِيُّ
لَا الْوَضْعُ مُطْلَقاً هُوَ الشَّرْعِيُّ

٢٠٢ - وَرُبَّمَا أُطْلِقَ فِي الْمَأْذُونِ
كَالشَّرْبِ وَالْعِشَاءِ وَالْعَيْدَيْنِ

فصل المجاز

٢٠٣ - فَمِنْهُ جَائِزٌ وَمَا قَدْ مَنَعُوا
وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا

٢٠٤ - مَاذَا اتَّحَادٍ فِيهِ جَاءَ الْمَحْمَلُ
وَلِلْعَلَّاقَةِ ظُهُورٌ أَوَّلُ

- ٢٠٥ - ثانيهما ما ليس بالمُفيد
لِمَنع الانتقال بالتعقيد
- ٢٠٦ - وَحَيْثُما اسْتَحَالَ الْأَصْلُ يُنْتَقَلُ
إِلَى الْمَجَازِ أَوْ لِاقْرَبِ حَصَلُ
- ٢٠٧ - وَلَيْسَ بِالْغَالِبِ فِي اللُّغَاتِ
وَالْخُلْفُ فِيهِ لِابْنِ جَنِّي آتٍ
- ٢٠٨ - وَيَعْدُ تَخْصِيصُ مَجَازٍ قِيَلِي
الِاضْمَارُ فَالْتَفُلُّ عَلَى الْمُعْوَلِ
- ٢٠٩ - فَالِإِشْتِرَاكُ بَعْدَهُ النَّسْخُ جَرَى
لِكَوْنِهِ يُخْتَلَطُ فِيهِ أَكْثَرًا
- ٢١٠ - وَحَيْثُما قَصِدُ الْمَجَازِ قَدْ غَلَبَ
تَغْيِيضُهُ لَدَى الْقَرَا فِي مُنْتَخَبِ
- ٢١١ - وَمَذْهَبُ النُّعْمَانِ عَكْسُ مَا مَضَى
وَالْقَوْلُ بِالِاجْتِمَاعِ فِيهِ مُرْتَضَى
- ٢١٢ - أَجْمَعَ إِنْ حَقِيقَةٌ ثُمَاتُ
عَلَى التَّقْدِيمِ لَهُ الْأَثْبَاتُ
- ٢١٣ - وَهُوَ حَقِيقَةٌ أَوْ الْمَسْجُوزُ
وَبِاعْتِبَارَيْنِ يَجِي الْجَوَازُ

٢١٤ - وَاللَّفْظُ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرْعِيِّ
إِنْ لَمْ يَكُنْ فَمُطْلَقُ الْعُرْفِيِّ

٢١٥ - فَاللُّغَوِيُّ عَلَى الْجَلِيِّ وَلَمْ يَجِبْ
بَحْثُ عَنْ الْمَجَازِ فِي الَّذِي انْتُخِبَ

٢١٦ - كَذَاكَ مَا قَابِلٌ ذَا اغْتِرَالٍ
مِنَ التَّأَصُّلِ وَالِاسْتِقْلَالِ

٢١٧ - وَمِنْ تَأْشُّسِ عُمُومٍ وَيَقَا
الْإِفْرَادِ وَالْإِطْلَاقِ مِمَّا يُنْتَقَى

٢١٨ - كَذَاكَ تَرْتِيبٌ لِإِجَابِ الْعَمَلِ
بِمَا لَهُ الرَّجْحَانُ مِمَّا يُخْتَمَلُ

٢١٩ - وَإِنْ يَجِي الدَّلِيلُ لِلْخِلَافِ
فَقَدْ مَنَّه بِلا خِلَافِ

٢٢٠ - وَبِالتَّبَادُّرِ يُرَى الْأَصِيلُ
إِنْ لَمْ يَكُ الدَّلِيلُ لَا الدَّخِيلُ

٢٢١ - وَعَدَمِ النَّفْيِ وَالِاطْرَادِ
إِنْ وَسِمَ اللَّفْظُ بِالِانْفِرَادِ

٢٢٢ - وَالضُّدُّ بِالْوَقْفِ فِي الِاسْتِعْمَالِ
وَكَوْنُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمُحَالِ

٢٢٣ - وَوَجِبَ الْقَيْدُ وَمَا قَدْ جُمِعَا
مُخَالِفَ الْأَصْلِ مُجَازاً سُمِعَا

فصل المعرب

- ٢٢٤ - مَا اسْتَعْمَلْتَ فِيمَا لَهُ جَا الْعَرَبُ
فِي غَيْرِ مَا لُغَتِهِمْ مُعَرَّبُ
- ٢٢٥ - مَا كَانَ مِنْهُ مِثْلُ إِسْمَاعِيلِ
وَيُوسُفَ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ
- ٢٢٦ - إِنْ كَانَ مِنْهُ وَاعْتِقَادُ الْأَكْثَرِ
وَالشَّافِعِيُّ التَّنْفِي لِلْمُنْكَرِ
- ٢٢٧ - وَذَاكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ فَرْعُ
مَتَى أَبَى رَجُوعَ دَرٍّ ضَرْعُ

فصل الكناية والتعريض

- ٢٢٨ - مُسْتَعْمَلٌ فِي لَازِمٍ لِمَا وُضِعَ
لَهُ وَلَيْسَ قَضْدُهُ بِمُتَنَبِّغٍ
- ٢٢٩ - فَاسْمُ الْحَقِيقَةِ وَضِدٌ يَنْسَلِبُ
وَقِيلَ بَلْ حَقِيقَةٌ لِمَا يَجِبُ

- ٢٣٠ - مِنْ كَوْنِهِ فِيمَا لَهُ مُسْتَعْمَلًا
والقولُ بِالْمَجَازِ فِيهِ انْتِقَالًا
- ٢٣١ - لِأَجْلِ الْاِسْتِعْمَالِ فِي كِلَيْهِمَا
وَالْتَّاجُ لِلْفَرْعِ وَالْأَضْلُ قَسَمًا
- ٢٣٢ - مُسْتَعْمَلٌ فِي أَضْلِهِ يُرَادُ
لِإِزْمِهِ مِنْهُ وَيُسْتَفَادُ
- ٢٣٣ - حَقِيقَةٌ وَحَيْثُ الْأَضْلُ مَا قُصِدَ
بَلْ لَا زِمَ فَلَذَلِكَ أَوَّلًا وَجِدَ
- ٢٣٤ - وَسَمٌ بِالتَّغْرِیْضِ مَا اسْتُعْمِلَ فِي
أَضْلٍ أَوْ الْفَرْعِ لِتَلْوِيحِ يَفِي
- ٢٣٥ - لِلْفَعْرِ مِنْ مَعُونَةِ السِّيَاقِ
وَهُوَ مُرَكَّبٌ لَدَى السَّبَاقِ

فصل الأمر

- ٢٣٦ - هُوَ إِقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفٍّ
ذُلٌّ عَلَيْهِ لَا بِنَحْوِ كُفِّي
- ٢٣٧ - هَذَا الَّذِي حُدِّبَ بِهِ النَّفْسِيُّ
وَمَا عَلَيْهِ ذَلٌّ قُلْ لَفْظِي

- ٢٣٨ - وَلَيْسَ عِنْدَ جُلِّ الْأَذْكِيَاءِ
شَرْطُ عُلُوفِهِ وَاسْتِغْلَاءِ
- ٢٣٩ - وَخَالَفَ الْبَاجِي بِشَرْطِ التَّالِي
وَشَرْطُ ذَاكَ رَأْيِي ذِي اغْتِرَالِ
- ٢٤٠ - وَاغْتِيرَا مَعًا عَلَى تَوْهِينِ
لَدَى الْقَشِيرِيِّ وَذِي التَّلْقِينِ
- ٢٤١ - وَالْأَمْرُ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ وَاعْتَمَى
تَشْرِيكَ ذَيْنِ فِيهِ بَغْضُ الْعُلَمَا
- ٢٤٢ - وَافْعَلْ لَدَى الْأَكْثَرِ لِلْوُجُوبِ
وَقِيلَ لِلنَّذْبِ أَوْ الْمَطْلُوبِ
- ٢٤٣ - وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ أَمْرُ الرَّبِّ
وَأَمْرُ مَنْ أَرْسَلَهُ لِلنَّذْبِ
- ٢٤٤ - وَمُفْهِمَ الْوُجُوبِ يُذْرِي الشَّرْعُ
أَوْ الْحِجَا أَوْ الْمُفِيدُ الْوَضْعُ
- ٢٤٥ - وَكَوْنُهُ لِلْفَوْرِ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
وَهُوَ لَدَى الْقَيْنِ بِتَأْخِيرِ أَبِي
- ٢٤٦ - وَهَلْ لَدَى التَّرْكِ وَجُوبُ الْبَدَلِ
بِالنَّصِّ أَوْ ذَاكَ بِنَفْسِ الْأَوَّلِ

٢٤٧ - وَقَالَ بِالتَّأخِيرِ أَهْلُ الْمَغْرِبِ
وَفِي التَّبَادُرِ حُصُولُ الْأَرْبِ

٢٤٨ - وَالْأَرْجَحُ الْقَدْرُ الَّذِي يُشْتَرَكُ
فِيهِ وَقِيلَ إِنَّهُ مُشْتَرَكُ

٢٤٩ - وَقِيلَ لِلْفَوْرِ أَوْ الْعَزْمِ وَإِنْ
تَقَلَّ بِتَكَرَّرِ قَوْفُقْ قَدْ زَكِنُ

٢٥٠ - وَقِيلَ لِمَرَّةٍ أَوْ إِطْلَاقٍ جَلَا
أَوْ التَّكَرُّرِ اخْتِلَافُ مَنْ خَلَا

٢٥١ - أَوْ التَّكَرُّرُ إِذَا مَا عُلِّقَا
بِشَّرْطٍ أَوْ بِصِفَةٍ تَحَقَّقَا

٢٥٢ - وَالْأَمْرُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ
بَلْ هُوَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ جَاءَ

٢٥٣ - لِأَنَّهُ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ
يَجِي لِمَا عَلَيْهِ مِنْ نَفْعٍ بُنِيَ

٢٥٤ - وَخَالَفَ الرَّازِي إِذِ الْمَرْكَبُ
لِكُلِّ جُزْءٍ حُكْمُهُ يَنْسَحِبُ

٢٥٥ - وَلَيْسَ مَنْ أَمَرَ بِالْأَمْرِ أَمَرَ
لِثَالِثٍ إِلَّا كَمَا فِي ابْنِ عُمَرَ

- ٢٥٦ - وَالْأَمْرُ لِلصُّبَّانِ نَدْبُهُ نُمِي
لِمَا رَوَوْهُ مِنْ حَدِيثِ خُثَمِ
- ٢٥٧ - تَفْلِيْقُ أَمْرِنَا بِالْإِخْتِيَارِ
جَوَازُهُ رُوِيَ بِاسْتِظْهَارِ
- ٢٥٨ - وَآمَرُ بِلَفْظَةِ تَعْمُّ قُلْ
دَخَلَ قَضْدًا أَوْ عَنِ الْقَضْدِ اغْتَزَلَ
- ٢٥٩ - أَنْبَ إِذَا مَا سِرُّ حُكْمٍ قَدْ جَرَى
بِهَا كَسَدٌ خَلَّةٌ لِلْفُقَرَا
- ٢٦٠ - وَالْأَمْرُ ذُو النَّفْسِ بِمَا تَعَيَّنَا
وَوَقْتُهُ مُضَيِّقٌ تَضَمَّنَا
- ٢٦١ - نَهْيًا عَنِ الْمَوْجُودِ مِنْ أَضْدَادِ
أَوْ هُوَ نَفْسُ النَّهْيِ عَنْ أَتْدَادِ
- ٢٦٢ - وَبِتَضَمُّنِ الْوَجُوبِ فَرَّقَا
بَغْضٍ وَقِيلَ لَا يَدُلُّ مُطْلَقًا
- ٢٦٣ - فَفَاعِلٌ فِي كَالصَّلَاةِ ضِدًّا
كَسِرْقَةٍ عَلَى الْخِلَافِ يُبْدَى
- ٢٦٤ - إِلَّا إِذَا النَّصُّ الْفَسَادَ أَبْدَى
مِثْلُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَمْدَا

- ٢٦٥ - وَالْتَّهِي فِيهِ غَابِرُ الْخِلَافِ
أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى اثْتِلَافِ
- ٢٦٦ - وَقِيلَ لَا قِطْعاً كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ
وَهُوَ لَدَى السُّبُكِيِّ رَأْيٌ مَا انْتَصَرَ
- ٢٦٧ - الْأَمْرَانِ غَيْرَ الْمُتَمَائِلَيْنِ
عُدًّا كَصُمِّ نَمِّ مُتَغَايِرَيْنِ
- ٢٦٨ - وَإِنْ تَمَائِلًا وَعَطْفٌ قَدْ نُفِيَ
بِلَا تَعَاقُبٍ فَتَأْسِيسٌ قُفِيَ
- ٢٦٩ - وَإِنْ تَعَاقُبًا فَذَا هُوَ الْأَصَحُّ
وَالضَّغْفُ لِلتَّائِيدِ وَالْوَقْفُ وَضَحُّ
- ٢٧٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسِيسٌ ذَا مَنَعٍ
مِنْ عَادَةٍ وَمِنْ حِجَابٍ وَشَرْعٍ
- ٢٧١ - وَإِنْ يَكُنْ عَطْفٌ فَتَأْسِيسٌ بِلَا
مَنَعٍ يُرَى لَدَيْهِمْ مَعُولًا
- ٢٧٢ - وَالْأَمْرُ لِلْجَوَابِ بَعْدَ الْحَظْلِ
وَبَعْدَ سُؤْلِ قَدْ أَتَى لِلْأَضْلِ
- ٢٧٣ - أَوْ يَفْتَضِي إِيَاحَةً لِلْأَغْلَبِ
إِذَا تَعَلَّقَ بِمِثْلِ السَّبَبِ

- ٢٧٤ - إِلَّا فِذِي الْمَذْهَبُ وَالْكَثِيرُ
لَهُ إِلَى إِيْجَابِهِ مَصِيرُ
- ٢٧٥ - بَعْدَ الْوُجُوبِ النَّهْيُ لَا مَتْنَاعِ
لِلْجُلِّ وَالْبَعْضُ لِلاتِّسَاعِ
- ٢٧٦ - وَلِلْكَرَاهَةِ بِرَأْيِي بَانَا
وَقِيلَ لِلإِبْقَاعِ عَلَى مَا كَانَ
- ٢٧٧ - كَالنَّسْخِ لِلْوُجُوبِ عِثْدَ الْقَاضِي
وَجُلُّنَا بِذَلِكَ غَيْرُ رَاضِي
- ٢٧٨ - بَلْ هُوَ فِي الْقَوِيِّ رَفْعُ الْحَرْجِ
وَلِلْإِبَاحَةِ لَدَى بَغْضٍ يَجِي
- ٢٧٩ - وَقِيلَ لِلنَّذْبِ كَمَا فِي مُبْطِلِ
أَوْجَبَ الإِثْتِقَالَ لِلتَّنْقُلِ
- ٢٨٠ - وَجُوزَ التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ
فِي الْكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَحْوَالِ
- ٢٨١ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِمَا قَدْ افْتَنَعَ
لِغَيْرِ عِلْمِ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ يَقَعُ
- ٢٨٢ - وَلَيْسَ وَاقِعاً إِذَا اسْتَحَالَ
لِغَيْرِ عِلْمِ رَبُّنَا تَعَالَى

- ٢٨٣ - وما وجوُدُ واجبٍ قد أطلقا
 بِهِ وَجُوبُهُ بِهِ تَحَقُّقًا
- ٢٨٤ - وَالطَّوْقُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ يُعْرَفُ
 إِنْ كَانَ بِالْمُحَالِ لَا يُكَلِّفُ
- ٢٨٥ - كَعَلَمْنَا الْوُضُوءَ شَرْطًا فِي آدَا
 فَرَضٍ فَأَمَرْنَا بِهِ بَعْدُ بَدَا
- ٢٨٦ - وَبَغْضُ ذِي الْخُلْفِ نِفَاهُ مُطْلَقًا
 وَالْبَغْضُ ذُو رَأْيَيْنِ قَدْ تَفَرَّقَا
- ٢٨٧ - وما وجوُبُهُ بِهِ لَمْ يَسْجِبِ
 فِي رَأْيِ مَالِكٍ وَكُلِّ مَذْهَبٍ
- ٢٨٨ - فَمَا بِهِ تَرْكُ الْمُحْصِرِّ يَرَى
 وَجُوبَ تَرْكِهِ جَمِيعُ مَنْ دَرَى
- ٢٨٩ - وَسَوَّيْنِ بَيْنَ جَاهِلٍ لِحَقًا
 بَعْدَ التَّعْيِينِ وَمَا قَدْ سَبَقَا
- ٢٩٠ - هَلْ يَجِبُ التَّنْجِيزُ فِي التَّمَكُّنِ
 أَوْ مُطْلَقُ التَّمَكِّينِ ذُو تَعْيِينِ
- ٢٩١ - عَلَيْهِ فِي التَّكْلِيفِ بِالشَّيْءِ عُدِمَ
 مُوجِبُهُ شَرْعًا خِلَافٌ قَدْ عَلِمَ

٢٩٢ - وَالْخُلْفُ فِي الصُّحَّةِ وَالْوُقُوعِ
لِلْأَمْرِ مَنْ كَفَرَ بِالْفُرُوعِ

٢٩٣ - ثَالِثُهَا الْوُقُوعُ فِي النَّهْيِ يُرَدُّ
بِمَا افْتَقَارُهُ إِلَى الْقَصْدِ انْفَقَدَ

٢٩٤ - وَقِيلَ فِي الْمُرْتَدِّ فَالتَّعْذِيبُ
عَلَيْهِ وَالتَّيْسِيرُ وَالتَّرْغِيبُ

٢٩٥ - وَعَلَّلَ الْمَانِعُ بِالتَّعْذِيرِ
وَهُوَ مُشْكَلٌ لَدَى الْمُحَرَّرِ

٢٩٦ - فِي كَافِرٍ آمَنَ مُطْلَقاً وَفِي
مَنْ كُفِّرَهُ فَعِلَ كَالِقَا مُضَحَفٍ

٢٩٧ - وَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْمُذْرَكُ
نَفْيَ قَبُولِهَا فَذَا مُشْتَرَكٌ

٢٩٨ - تَكْلِيفٌ مَنْ أَخَذَتْ بِالصَّلَاةِ
عَلَيْهِ مُجْمَعٌ لَدَى الثَّقَاتِ

٢٩٩ - وَرَبَطَهُ بِالْمُوجِبِ الْعَقْلِيِّ
حَثْمٌ بِوَفْقٍ قَدْ أَتَى جَلِيَّ

٣٠٠ - دُخُولُ ذِي كِرَاهَةٍ فِيمَا أُمِرَ
بِهِ بِلَا قَيْدٍ وَفَضْلٌ قَدْ حُظِرَ

- ٣٠١ - فَتَنَفِي صِحَّةً وَتَنَفِي الْأَجْرِ
في وقت كُزِّهِ للصلاة يجري
- ٣٠٢ - وَإِنْ يَكُ الْأَمْرُ عَنِ النَّهْيِ انْفَصَلَ
فَالْفِعْلُ بِالصُّحَّةِ لَا الْأَجْرِ اتَّصَلَ
- ٣٠٣ - وَذَا إِلَى الْجُمْهُورِ ذُو إِنْتِسَابٍ
وَقِيلَ بِالْأَجْرِ مَعَ الْعِقَابِ
- ٣٠٤ - وَقَدْ رُوي الْبِطْلَانُ وَالْقَضَاءُ
وَقِيلَ ذَا قَطُّ لَهُ إِنْتِفَاءُ
- ٣٠٥ - مِثْلُ الصَّلَاةِ بِالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ
أَوْ فِي مَكَانِ الْغَضَبِ وَالْوَضُو اتَّقَلَبَ
- ٣٠٦ - وَمَغْطِينَ وَمَنْهَجٍ وَمَقْبَرَةٍ
كَنِيسَةٍ وَذِي حَمِيمٍ مَجْزَرَةٍ
- ٣٠٧ - مَنْ تَابَ بَعْدَ أَنْ تَعَاطَى السَّبَبَا
فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَجِبَا
- ٣٠٨ - وَإِنْ بَقِيَ فِسَادُهُ كَمَنْ رَجَعَ
عَنْ بَيْتٍ بِذَعَةٍ عَلَيْهَا يُتَّبَعُ
- ٣٠٩ - أَوْ تَابَ خَارِجاً مَكَانَ الْغَضَبِ
أَوْ تَابَ بَعْدَ الرَّمْيِ قَبْلَ الضَّرْبِ

- ٣١٠ - وَقَالَ ذُو الْبُرْهَانِ إِنَّهُ ارْتَبِكَ
 مع انقطاع النَّهْيِ لِلَّذِي سَلَكَ
- ٣١١ - وَارْتَكَبِ الْأَخْفَ مِنْ ضَرَرَيْنِ
 وَخَيْرَنْ لَدَى اسْتَوَا هَذَيْنِ
- ٣١٢ - كَمَنْ عَلَى الْجَرِيحِ فِي الْجَرْحِ سَقَطَ
 وَضَعَفَ الْمُكْتَّ عَلَيْهِ مَنْ ضَبَطَ
- ٣١٣ - وَالْأَخْذُ بِالْأَوَّلِ لَا بِالْآخِرِ
 مُرَجَّحٌ فِي مُقْتَضَى الْأَوَامِرِ
- ٣١٤ - وَمَا سِوَاهُ سَاقِطٌ أَوْ مُسْتَحْبَبٌ
 لِذَلِكَ الْإِطْمِئْنَانُ وَالذَّلْكَ انْجَلَبَ
- ٣١٥ - وَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْكُلِّيِّ
 مَعَ حُضُورِ كَثْرَةِ الْجُزْئِيِّ
- ٣١٦ - وَرُبَّمَا اجْتِمَاعُ أَشْيَاءٍ انْحَظَلَ
 مِمَّا أَتَى الْأَمْرُ بِهَا عَلَى الْبَدَلِ
- ٣١٧ - أَوِ التَّرْتِيبِ وَقَدْ يُسَنُّ
 وَفِيهِ قُلُوبُ إِبَاحَةٍ تَعِينُ

فصل الواجب الموسع

- ٣١٨ - مَا وَقْتُهُ يَسَعُ مِنْهُ أَكْثَرُ
وَهُوَ مُحَدِّدٌ وَغَيْرُهُ جَرَأُ
- ٣١٩ - فَجَوَّزُوا الْأَدَا بِلا اضْطِرَارٍ
فِي كُلِّ حِصَّةٍ مِنَ الْمُخْتَارِ
- ٣٢٠ - وَقَائِلٍ مِنْهَا يَقُولُ الْعَزْمُ
عَلَى وَقُوعِ الْفَرَضِ فِيهِ حَتْمٌ
- ٣٢١ - أَوْ هُوَ مَا مُكَلِّفٌ يُعَيَّنُ
وَيُخْلَفُ فِي الْخِلَافِ فِيهِ بَيِّنٌ
- ٣٢٢ - فَقِيلَ الْآخِرُ وَقِيلَ الْأَوَّلُ
وَقِيلَ مَا بِهِ الْأَدَا يَتَّصِلُ
- ٣٢٣ - وَالْأَمْرُ بِالْوَحْدِ مِنْ أَشْيَاءٍ
يُوجِبُ وَاحِدًا عَلَى اسْتِوَاءٍ

فصل ذو الكفاية

- ٣٢٤ - مَا طَلَبَ الشَّارِعُ أَنْ يَحْصَلَ
دُونَ اعْتِبَارِ ذَاتِ مَنْ قَدْ فَعَلَ
- ٣٢٥ - وَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى ذِي الْعَيْنِ
فِي زَعْمِ الْأَسْتَاذِ مَعَ الْجَوَائِزِ

- ٣٢٦ - مِرْزَةٌ مِنَ الْعَيْنِ بِأَنَّ قَدْ حُظِلَا
تَكَرَّرَ مَضْلَحَتِهِ إِنَّ فَعِلَا
- ٣٢٧ - وَهُوَ عَلَى الْجَمِيعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
لَاثِمُهُم بِالتَّزْكِ والتَّعْذُرِ
- ٣٢٨ - وَفَعَلُ مَنْ بِهِ يَقُومُ مُسْقِطُ
وَقِيلَ بِالْبَعْضِ فَقَطُ يَرْتَبُطُ
- ٣٢٩ - مُعَيَّنًا أَوْ مُبْهِمًا أَوْ فَاعِلًا
خُلِفَ عَنِ الْمُخَالَفِينَ ثَقَلَا
- ٣٣٠ - مَا كَانَ بِالْجُزْئِيِّ نَذْبُهُ عُلِمَ
فَهُوَ بِالْكُلِّيِّ كَعِيدٍ مُنْحَتَمٍ
- ٣٣١ - وَمَلَّ يَمِينُ شُرُوعِ السَّفَاعِلِ
فِي ذِي الْكَفَايَةِ خِلَافُ يَنْجَلِي
- ٣٣٢ - فَالْخُلْفُ فِي الْأَجْرَةِ لِلتَّحْمُلِ
فَرُغَ عَلَى ذَاكَ الْخِلَافِ قَدْ بُلِي
- ٣٣٣ - وَغَالِبُ الظَّنِّ فِي الْإِسْقَاطِ كَفَى
وَفِي التَّوَجُّهِ لَدَى مَنْ عَرَفَا
- ٣٣٤ - فُرُوضُهُ الْقَضَا كُنْهِي أَمْرٍ
رَدُّ السَّلَامِ وَجِهَادِ الْكُفْرِ

- ٣٣٥ - فَتَوَى وَحَفَظَ مَا سِوَى الْمَثَانِي
 زِيَارَةَ الْحَرَامِ ذِي الْأَرْكَانِ
- ٣٣٦ - إِمَامَةٌ مِنْهُ وَدَفَعُ الضَّرَرِ
 وَالْإِخْتِرَافُ مَعَ سَدِّ الثُّغْرِ
- ٣٣٧ - حَضَانَةٌ تَوْثُوقُ شَهَادَةٍ
 تَجْهِيْزُ مَيِّتٍ وَكَذَا الْعِيَادَةُ
- ٣٣٨ - ضِيَاةٌ حُضُورُ مَنْ فِي النَّزْعِ
 وَحِفْظُ سَائِرِ عُلُومِ الشَّرْعِ
- ٣٣٩ - وَغَيْرُهُ الْمَسْنُونُ كَالْإِمَامَةِ
 وَالْبَيْدَةُ بِالسَّلَامِ وَالْإِقَامَةُ

فصل النّهْي

- ٣٤٠ - هُوَ إِقْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنْ فِعْلٍ وَدَعْوٍ
 وَمَا يُضَاهِيهِ كَذَرٌ قَدْ امْتَنَعَ
- ٣٤١ - وَهُوَ لِلدَّوَامِ وَالْفَوْرِ مَتْنٌ
 عَدَمُ تَقْيِيدٍ بِضِدِّ ثَبَتَا
- ٣٤٢ - وَاللَّفْظُ لِلتَّحْزِيمِ شَرْعاً وَافْتَرَقَ
 لِلتَّحْزِيمِ وَالشَّرْكَاءِ وَالْقَدْرِ الْفِرْقُ

٣٤٣ - وَهُوَ عَنْ فَرْدٍ وَعَمَّا عُدَّدا
جَمْعاً وَفَرَقاً وَجَمِيعاً وَجِدَا

٣٤٤ - وَجَاءَ فِي الصَّحِيحِ لِلْفَسَادِ
إِنْ لَمْ يَجِ الدَّلِيلُ لِلسَّدَادِ

٣٤٥ - لِعَدَمِ النِّفْعِ وَزَيْدِ الْخَلَلِ
وَمُلْكُ مَا بَيْعَ عَلَيْهِ يَنْجَلِي

٣٤٦ - إِذَا تَغَيَّرَ بِسُوقٍ أَوْ بَدَنُ
أَوْ حَقٌّ غَيْرُهُ بِهِ قَدْ اقْتَرَنَ

٣٤٧ - وَبَتْ لِلصَّحَّةِ فِي الْمَدَارِسِ
مُعَلَّلًا بِالنُّهْيِ جِبْرُ فَارِسِ

٣٤٨ - وَالْخُلْفُ فِيمَا يَنْتَمِي لِلشَّرْعِ
وَلَيْسَ فِيمَا يَنْتَمِي لِلطَّبْعِ

٣٤٩ - الْأَجْزَاءُ وَالْقَبُولُ حِينَ نُفِيَا
لِلصَّحَّةِ وَضِدَّهَا قَدْ رُويَا

فصل العام

٣٥٠ - مَا اسْتَغْرَقَ الصَّالِحَ دَفْعَةً بَلَا
حَضَرَ مِنَ اللَّفْظِ كَعَشْرِ مَثَلَا

٣٥١- وَهُوَ مِنْ عَوَارِضِ الْمَبَانِي
وَقِيلَ لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي

٣٥٢- هَلْ نَادِرٌ فِي ذِي الْعُمُومِ يَدْخُلُ
وَمُطْلَقٌ أَوْ لَا خِلَافٌ يُنْقَلُ

٣٥٣- فَمَا لِغَيْرِ لَذَّةٍ وَالْفَيْلِ
وَمَشَبَةٍ فِيهِ تَنَافَى الْقَيْلِ

٣٥٤- وَمَا مِنَ الْقَضْدِ خِلَافٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ
وَقَدْ يَجِيءُ بِالْمَجَازِ مُتَّصِفٌ

٣٥٥- مَذْلُومُهُ كُلِّبَةُ إِنْ حَكَمَا
عَلَيْهِ فِي التَّرْكِيبِ مَنْ تَكَلَّمَ

٣٥٦- وَهُوَ عَلَى قَرْدٍ يَدُلُّ حَتْمًا
وَفَهْمٌ الْإِسْتِغْرَاقِ لَيْسَ جَزْمًا

٣٥٧- بَلْ هُوَ عِنْدَ الْجُلِّ بِالرُّجْحَانِ
وَالْقَطْعِ فِيهِ مَذْهَبُ الثُّغْمَانِ

٣٥٨- وَيَلْزَمُ الْعُمُومُ فِي الزَّمَانِ
وَالْحَالِ لِلْأَفْرَادِ وَالْمَكَانِ

٣٥٩- إِطْلَاقُهُ فِي تِلْكَ لِلْقَرَا فِي
وَعَمَمِ الثَّقِي إِذَا يُنَافِي

- ٣٦٠ - صِيغَةُ كُلِّ أَوْ الْجَمِيعِ
وقد تلا الذي السّي الفروع
- ٣٦١ - أَيْنَ وَحَيْثُ مَا وَمَنْ أَيُّ وَمَا
شَرْطاً وَوَضْلاً وَسُؤْلاً أَفْهَمَا
- ٣٦٢ - متى وقيل لا وبعض قيّدا
وما معرّفاً بآل قد وجدنا
- ٣٦٣ - أو بإضافة إلى المُعَرَّفِ
إِذَا تَحَقَّقَ الْخُصُوصِ قَدْ نَفِي
- ٣٦٤ - وفي سياق النَّفْيِ مِنْهَا يُذَكَّرُ
إِذَا بُنِيَ أَوْ زِيدَ مِنْ مُتَكَّرٍ
- ٣٦٥ - أو كان صِيغَةً لَهَا النَّفْيُ لَزِمَ
وَعَبَّرَ ذَا لَدَى الْقَرِافِي لَا يَعْمُ
- ٣٦٦ - وقيل بالظهور في العموم
وَهُوَ مُفَادُ الْوَضْعِ لَا اللَّزُومِ
- ٣٦٧ - بِالْقَصْدِ خَصَّصَ التَّزَاماً قَدْ أَبَى
تَخْصِيصُهُ إِيَّاهُ بَغْضُ التَّجَبُّا
- ٣٦٨ - ونحو لا شَرِبْتُ أَوْ إِنْ شَرِبَا
وَاتَّفَقُوا إِنْ مَضَرَّ قَدْ جُلِبَا

- ٣٦٩ - وَنَزَّلْنَا تَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ
مُنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْأَقْوَالِ
- ٣٧٠ - قِيَامُ الْإِحْتِمَالِ فِي الْأَفْعَالِ
قُلْ مُجَوِّدٌ مُسْقِطُ الْإِسْتِدْلَالِ
- ٣٧١ - وَمَا أَتَى لِلْمَذْهِبِ أَوْ لِلْمَذْهَبِ
يَعْنِي عِنْدَ جُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ
- ٣٧٢ - وَمَا بِهِ قَدْ خُوطِبَ النَّبِيُّ
تَعْمِيمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السَّنِيِّ
- ٣٧٣ - وَمَا يَعْنِي يَشْمَلُ الرَّسُولَ
وَقِيلَ لَا وَلَنَذْكُرَ التَّفْصِيلَ
- ٣٧٤ - وَالْعَبْدُ وَالْمَوْجُودُ وَالَّذِي كَفَرَ
مَشْمُولَةٌ لَهُ لَدَى ذَوِي النَّظَرِ
- ٣٧٥ - وَمَا شُمُولُ مَنْ لِّلْأَنْثَى جَنَفُ
وَفِي شَبِيهِ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا
- ٣٧٦ - وَعَمَّ الْمَجْمُوعُ لِلْأَنْوَاعِ
إِذَا بِمَنْ جُرَّ عَلَى نِزَاعِ
- ٣٧٧ - كَمِنْ عُلُومِ أَلَوْ بِالتَّفْصِيلِ
لِلْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأُصُولِ

٣٧٨ - والمقتضي أعمَّ جُلِّ السَّلَفِ
كذلكَ مَفْهُومٌ بلا مُخْتَلَفٍ

فصل ما عَدَمَ الْعُمُومِ أَصَحُّ فِيهِ

٣٧٩ - مِنْهُ مُنْكَرُ الْجُمُوعِ عُرِفَا
وَكَانَ الَّذِي عَلَيْهِ انْتِعَاطُهَا

٣٨٠ - وَسَائِرُ حِكَايَةِ الْفِعْلِ بِمَا
مِنْهُ الْعُمُومُ ظَاهِرًا قَدْ عَلِمَا

٣٨١ - خَطَابٌ وَاحِدٌ لَغَيْرِ الْحَنَبَلِيِّ
مِنْ غَيْرِ رَغْبِي النَّصْرَ وَالْقَيْسَ الْجَلِيَّ

فصل التخصيص

٣٨٢ - قَضَرُ الَّذِي عَمَّ مَعَ اغْتِمَادِ
غَيْرِ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْأَفْرَادِ

٣٨٣ - جَوَازُهُ لِوَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ
أَتَتْ بِهِ أدَلَّةٌ فِي الشَّرْعِ

٣٨٤ - وَمُوجِبٌ أَقْلُهُ الْقَفْأُ
وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا لَهُ اغْتِلَالُ

- ٣٨٥ - أَقْلٌ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمُشْتَهَرِ
الْإِثْنَانِ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْحَمِيرِيِّ
- ٣٨٦ - ذَا كَثْرَةٍ أَمْ لَا وَإِنْ مُنْكَرًا
وَالْفَرْقُ فِي انْتِهَاءِ مَا قَدْ تُكْرَأُ
- ٣٨٧ - وَذُو الْخُصُوصِ هُوَ مَا يُسْتَنْمَلُ
فِي كُلِّ الْفُرَادِ لَدَى مَنْ يَغْفِلُ
- ٣٨٨ - وَمَا بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ يُرَادُ
جَعَلَهُ فِي بَعْضِهَا التُّقَادُ
- ٣٨٩ - وَالثَّانِي اغْرُزْ لِلْمَجَازِ جُزْمًا
وَذَاكَ لِلْأَضْلِ وَقَرْعُ يُنْمَى
- ٣٩٠ - ثُمَّ الْمُحَاشَاةُ وَقَضْرُ الْقَضْدِ
مِنْ آخِرِ الْقِسْمَيْنِ دُونَ جَعْدِ
- ٣٩١ - وَشُبُهَةُ الْأَشْيِثَيْنَا لِأَوَّلِ سَمَا
وَاتَّخَذَ الْقِسْمَانِ عِنْدَ الْقُدَمَا
- ٣٩٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الْأَكْثَرِ إِنْ
مُخَصَّصٌ لَهُ مَعِينًا يَبِينُ
- ٣٩٣ - وَقَسْ عَلَى الْخَارِجِ لِلْمَصَالِحِ
وَرُبَّ شَيْخٍ لَا مَتْنَاعَ جَانِحِ

فصل المخصص المتصل

- ٣٩٤ - حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعُ
مِنْ فِعْلِ الاسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارِعُ
- ٣٩٥ - وَالْحُكْمُ بِالتَّقْيِضِ لِلْحُكْمِ حَصَلَ
لِمَا عَلَيْهِ الْحُكْمَ قَبْلُ مُتَّصِلُ
- ٣٩٦ - وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَرُجْحَا
جَوَازُهُ وَهُوَ مَجَازٌ وَضَحَا
- ٣٩٧ - فَلَتَنِمِ ثَوْبًا بَعْدَ أَلْفٍ دِزْهَمِ
لِلْحَذْفِ وَالْمَجَازِ أَوْ لِلتَّوْنِ
- ٣٩٨ - وَقِيلَ بِالْحَذْفِ لَدَى الْإِفْرَارِ
وَالْعَقْدُ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ جَارِ
- ٣٩٩ - بِشُرْكَةٍ وَبِالتَّوْاطِي قَالَا
بَغْضٍ وَأَوْجِبَ فِيهِ الْإِتِّصَالَ
- ٤٠٠ - وَفِي الْبَوَاقِي دُونَ مَا اضْطَرَّارِ
وَأَبْطَلَنُ بِالصَّمْتِ لِلتَّذْكَارِ
- ٤٠١ - وَعَدَدٌ مَعَ كِلَا قَسْدٍ وَجَبَ
لَهُ الْخُصُوصُ عِنْدَ جُلٍّ مِنْ ذَهَبِ
- ٤٠٢ - وَقَالَ بَغْضٌ بِائْتِنَا الْخُصُوصِ
وَالظَّاهِرُ الْإِتِّقَا مِنَ التُّصُوصِ

- ٤٠٣ - وَالْمِثْلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُبْطِلٌ
وَلِجَوَازِهِ يَدُلُّ الْمَذْخَلُ
- ٤٠٤ - وَجَوْزُ الْأَكْثَرِ عِنْدَ الْجُلِّ
وَمَالِكَ أَوْجَبَ لِأَقْلٍ
- ٤٠٥ - وَمَنْعُ الْأَكْثَرِ مِنْ نَصِّ الْعَدَدِ
وَالْعَقْدُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِ أَتْفَقْدِ
- ٤٠٦ - وَذَا تَعَدُّ بِعَطْفٍ حَاصِلٍ
بِالِاتِّفَاقِ مُسْجَلًا لِلأَوَّلِ
- ٤٠٧ - إِلَّا فَكُلُّ لِلَّذِي بِهِ اتَّصَلَ
وَكُلُّهَا عِنْدَ التَّسَاوِي قَدْ بَطُلَ
- ٤٠٨ - إِنْ كَانَ غَيْرُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَفْرَقَا
فَالْكُلُّ لِلْمُخْرَجِ مِنْهُ حَقُّقًا
- ٤٠٩ - وَحَيْثُ مَا اسْتَفْرَقَ الْأَوَّلُ فَقَطْ
فَالْغِ وَأَعْتَبِرْ بِخُلْفٍ فِي النَّمَطِ
- ٤١٠ - وَكُلُّ مَا يَكُونُ فِيهِ الْعَطْفُ
مِنْ قَبْلِ الْاسْتِثْنَاءِ فَكُلًّا يَفْضَرُ
- ٤١١ - دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ ذِي السَّمْعِ
وَالْحَقُّ الْاِفْتِرَاقُ دُونَ الْجَمْعِ

- ٤١٢ - أَمَّا قِرَانُ اللَّفْظِ فِي الْمَشْهُورِ
فَلَا يُسَاوِي فِي سِوَى الْمَذْكُورِ
- ٤١٣ - وَمِنْهُ مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ أَعْدَ
لِلْكُلِّ عِنْدَ الْجُلِّ أَوْ وَفْقاً تُفْدَ
- ٤١٤ - أَخْرِجْ بِهِ وَإِنْ عَلَى التَّضْفِ سَمَا
كَالْقَوْمِ أَكْرِمَ إِنْ يَكُونُوا كُرَمَا
- ٤١٥ - وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى شَرْطَيْنِ
شَيْءٌ فَبِالْحُضُولِ لِلشَّرْطَيْنِ
- ٤١٦ - وَإِنْ عَلَى الْبَدَلِ قَدْ تَعَلَّقَا
فَبِحُضُولِ وَاحِدٍ تَحَقَّقَا
- ٤١٧ - وَمِنْهُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْعَوْدِ يُرَى
كَالشَّرْطِ قُلْ وَضَفَّ وَإِنْ قَبْلُ جَرَى
- ٤١٨ - وَخَيْثُمَا مُخَصَّصٌ تَوَسَّطَا
خَصَّصَهُ بِمَا يَلِي مَنْ ضَبَطَا
- ٤١٩ - وَمِنْهُ غَايَةُ عُمُومِ يَشْمَلُ
لَوْ كَانَ تَضْرِيحٌ بِهَا لَا يَخْصُلُ
- ٤٢٠ - وَمَا لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ فِدَعٍ
نَحْوُ سَلَامٍ هِيَ حَتَّى مَطْلَعٍ

- ٤٢١ - وَهِيَ لِمَا قَبْلُ خَلَا تَعْوُدُ
وَكُونُهَا لِمَا تَلِي بَعِيدُ
- ٤٢٢ - وَيَدُلُّ الْبَعْضُ مِنَ الْكُلِّ يَفِي
مُخَصَّصاً لَدَى أَنَسٍ فَاغْرِفِ

فصل المخصّص المنفصل

- ٤٢٣ - وَسَمُّ مُسْتَقْبَلِهِ مُنْفَصِلًا
لِلْحِسِّ وَالْعَقْلِ نَمَاهُ الْفُضْلَا
- ٤٢٤ - وَخَصَّصِ الْكِتَابَ وَالْحَدِيثَ بِهِ
أَوْ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقاً فَلْتَنْتَبِهْ
- ٤٢٥ - وَاعْتَبِرَ الْإِجْمَاعُ جُلَّ النَّاسِ
وَقِسْمِي الْمَفْهُومِ كَالْقِيَاسِ
- ٤٢٦ - وَالْعُرْفُ حَيْثُ قَارَنَ الْخِطَابَا
وَدَعَّ ضَمِيرَ الْبَعْضِ وَالْأَسْبَابَا
- ٤٢٧ - وَذَكَرَ مَا وَافَقَهُ مِنْ مُفْرَدٍ
وَمَذْهَبَ الرَّأْيِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ
- ٤٢٨ - وَاجْزِمَ بِإِدْخَالِ ذَوَاتِ السَّبَبِ
وَأَزَوْ عَنِ الْإِمَامِ ظَنّاً تُصِيبِ

- ٤٢٩ - وجاء في تخصيص ما قد جاورا
 في الرّسم ما يُعمّ خلف النّظرا
 ٤٣٠ - وإنّ أتى ما خصّ بغد العمل
 نسخ والغير مخصّص جلي
 ٤٣١ - وإنّ يك العموم من وجه ظهر
 فالحكم بالترجيح حتماً معتبر

فصل المُقيّد والمطلق

- ٤٣٢ - فما على معناه زيد مُسجلاً
 معني لغيره اعتقده الأول
 ٤٣٣ - وما على الذات بلا قيد يدل
 فمطلق وباسم جنس قد عقل
 ٤٣٤ - وما على الواحد شاع النّكرة
 والاتحاد بغضهم قد نصره
 ٤٣٥ - عليه طالق إذا كان ذكر
 فولدت الاثنين عند ذي النّظر
 ٤٣٦ - بما يخصّص العموم قيد
 ودغ لما كان سواء تفتدي

٤٣٧ - وَحَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى ذَلِكَ وَجَبَ
إِنْ فِيهِمَا اتَّحَدَ حُكْمٌ وَالسَّبَبُ

٤٣٨ - وَإِنْ يَكُنْ تَأْخِرَ الْمُقَيَّدُ
عَنْ عَمَلٍ فَالنَّسْخُ فِيهِ يُعْهَدُ

٤٣٩ - وَإِنْ يَكُنْ أَمْرٌ وَنَهْيٌ قُبِدا
فَمُطْلَقٌ بِضِدِّ مَا قَدْ وُجِدَا

٤٤٠ - وَحَيْثُ مَا اتَّحَدَ وَاحِدٌ فَلَا
يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ جُلُّ الْعُقْلَا

فصل التَّأْوِيلُ وَالْمُحْكَمُ وَالْمُجْمَلُ

٤٤١ - حَمْلٌ لِظَاهِرٍ عَلَى الْمَرْجُوحِ
وَأَقْسَمُهُ لِلْفَاسِدِ وَالصَّحِيحِ

٤٤٢ - صَحِيحُهُ وَهُوَ الْقَرِيبُ مَا حُمِلَ
مَعَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ

٤٤٣ - وَغَيْرُهُ الْفَاسِدُ وَالْبَعِيدُ
وَمَا خَلَا فَلَعِبَاءٌ يُفِيدُ

٤٤٤ - وَالْخُلْفَ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ صَبْرٌ
إِيَّاهُ تَأْوِيلًا لَدَى الْمُخْتَصِرِ

- ٤٤٥ - فَجَعَلُ مُسْكِينٍ بِمَغْنَى الْمُدِّ
عَلَيْهِ لَائِحُ سِمَاتُ الْبُغْدِ
- ٤٤٦ - كَحَمَلٍ مَرَأَةٍ عَلَى الصَّغِيرَةِ
وَمَا يُنَافِي الْحُرَّةَ الْكَبِيرَةَ
- ٤٤٧ - وَحَمَلٍ مَا رُويَ فِي الصَّيَامِ
عَلَى الْقَضَاءِ مَعَ الْأَلْتِزَامِ
- ٤٤٨ - وَذُو وَضُوحٍ مُخَكَّمٍ وَالْمُجَمَّلُ
هُوَ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهُ يُجْهَلُ
- ٤٤٩ - وَمَا بِهِ اسْتَأْثَرَ عِلْمُ الْخَالِقِ
فَإِذَا تَشَابَهَ عَلَيْهِ أَطْلِقِ
- ٤٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهِ مِنْ عَبْدٍ
فَإِذَاكَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَهْدِ
- ٤٥١ - وَقَدْ يَجِي الْإِجْمَالُ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ
وَجْهِ يَرَاهُ ذَا بَيَانٍ مَنْ قَطِنُ
- ٤٥٢ - وَالتَّنْفِي لِلصَّلَاةِ وَالنُّكَاكِ
وَالشَّبْهِ مُخَكَّمٌ لَدَى الصُّحَاكِ
- ٤٥٣ - وَالْعَكْسُ فِي جِدَارِهِ وَيَغْفُو
وَالْقَرْنُ فِي مَنَعِ اجْتِمَاعٍ فَاقْفُ

فصل البيان

- ٤٥٤ - تصيير مُشْكِلٍ مِنَ الْجَلِيِّ
وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ
- ٤٥٥ - إِذَا أُرِيدَ فَهْمُهُ وَهُوَ بِمَا
مِنَ الدَّلِيلِ مُطْلَقاً يَجْلُو الْعَمَى
- ٤٥٦ - وَبَيَّنَ الْقَاصِرُ مِنْ حَيْثُ السَّنْدُ
أَوِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُعْتَمَدُ
- ٤٥٧ - وَأَوْجِبَنَّ عِنْدَ بَعْضِ عِلْمَا
إِذَا وَجُوبُ ذِي الْخَفَاءِ عَمَّا
- ٤٥٨ - وَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ إِذَا تَوَافَقَا
فَانِمْ الْبَيَانَ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا
- ٤٥٩ - وَإِنْ يَزْدُ فِعْلٌ فَلِلْقَوْلِ إِنْتَسَبُ
وَالْفِعْلُ يَقْتَضِي بِلَا قَيْدٍ طَلَبُ
- ٤٦٠ - وَالْقَوْلُ فِي الْعَكْسِ هُوَ الْمَبِينُ
وَفِعْلُهُ التَّخْفِيفُ فِيهِ بَيِّنُ
- ٤٦١ - تَأْخُرُ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ
وُقُوعُهُ عِنْدَ الْمُجِيزِ مَا حَصَلَ
- ٤٦٢ - تَأْخِيرُهُ لِّلْاِحْتِيَاجِ وَاقِعُ
وَيَغْضُنَا هُوَ لِذَاكَ مَانِعُ

- ٤٦٣ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ بِمَا كَالْمُطْلَقِ
 ثُمَّ بَعَكُسِهِ لَدَى الْبَغْضِ انْطِقِ
- ٤٦٤ - وَجَائِزُ تَأْخِيرُ تَبْلِيغِ لَهُ
 وَدَرْءُ مَا يُخْشَى أَبَى تَعْجِيلِهِ
- ٤٦٥ - وَنِسْبَةُ الْجَهْلِ لِذِي وَجُودِ
 بِمَا يُخَصَّصُ مِنَ الْمَوْجُودِ

فصل النسخ

- ٤٦٦ - رَفَعُ لِحُكْمِ أَوْ بَيَانِ الزَّمَنِ
 بِمُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ بِالسُّنَنِ
- ٤٦٧ - فَلَمْ يَكُنْ بِالْعَقْلِ أَوْ مُجَرَّدِ
 الْإِجْمَاعِ بَلْ يُنْتَمَى إِلَى الْمُسْتَنَدِ
- ٤٦٨ - وَمَنْعُ نَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ
 هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ
- ٤٦٩ - وَنَسْخُ بَغْضِ الذُّكْرِ مُطْلَقاً وَرَدُّ
 وَالنَّسْخُ لِلنَّصِّ بِنَصِّ مُغْتَمَذٍ
- ٤٧٠ - وَالنَّسْخُ بِالْأَحَادِ لِلْكِتَابِ
 لَيْسَ بِوَاقِعٍ عَلَى الصُّوَابِ

٤٧١ - وَيَنْسَخُ الْخَفُّ بِمَالِهِ ثَقُلُ
وَقَدْ يَجِيءُ غَارِيًّا عَنِ الْبَدَلِ

٤٧٢ - وَالتَّنْسِخُ مِنْ قَبْلِ وَقْعِ الْفِعْلِ
جَاءَ وَقُوعًا فِي صَحِيحِ الثَّقَلِ

٤٧٣ - وَجَازَ بِالْفَحْوَى وَتَنَسَّخَهُ بِلا
أَصْلٍ وَعَكْسُهُ جَوَازُهُ انْجَلَى

٤٧٤ - وَرَأَى الْأَكْثَرِينَ الْأَشْتِزَامَ
وَبِالْمُخَالَفَةِ لَا يُرَامُ

٤٧٥ - وَهِيَ عَنِ الْأَصْلِ لَهَا تَجَرُّدُ
فِي التَّنْسِخِ وَإِنْعِكَاسُهُ مُسْتَبَعَدُ

٤٧٦ - وَيَجِبُ الرَّقْعُ لِحُكْمِ الْقَرْعِ
إِنْ حُكِمَ أَصْلُهُ يُرَى ذَا رَقْعٍ

٤٧٧ - وَيَنْسَخُ الْإِنْشَاءُ لَوْ مُؤَبَّدًا
وَالْقَيْدُ فِي الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ بَدَا

٤٧٨ - وَفِي الْأَخِيرِ مَنَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ
كَمُسْتَمَرٍّ بَعْدَ صَوْمٍ وَاجِبٍ

٤٧٩ - وَنَسَخُ الْأَخْبَارِ بِإِجَابِ خَبَرٍ
بِنَاقِضٍ يَجُوزُ لَا تَنْسَخُ الْخَبَرُ

٤٨٠ - وَكُلُّ حُكْمٍ قَابِلٌ لَهُ وَفِي
نَفْسِي الْوَقُوعِ الْإِتْفَاقُ قَدْ قُفِيَ

٤٨١ - هَلْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمُ بِالْوُرُودِ
أَوْ بِبَلُوغِهِ إِلَى الْمَوْجُودِ

٤٨٢ - فَالْعَزْلُ بِالْمَوْتِ أَوْ الْعَزْلُ عَرْضٌ
كَذَا قَضَاءُ جَاهِلٍ لِلْمَفْتَرَضِ

٤٨٣ - وَلَيْسَ نَسْخًا كُلُّ مَا أَفَادَا
فِيمَا رَسَا بِالنَّصِّ الْإِزْدِيَادَا

٤٨٤ - وَالنَّقْصُ لِلْجُزْءِ أَوْ الشَّرْطِ انْتَقِي
نَسْخُهُ لِلْسَّاقِطِ لَا لِلَّذِ بَقِيَ

٤٨٥ - الْأَجْمَاعُ وَالنَّصُّ عَلَى النَّسْخِ وَلَوْ
تَضَمَّنَا كَلَامًا مُعَرِّفًا رَأَوَا

٤٨٦ - كَذَاكَ يُعَرِّفُ لَدَى الْمُحَرَّرِ
بِالْمَنْعِ لِلْجَمْعِ مَعَ التَّأْخِرِ

٤٨٧ - كَقَوْلِ رَاوٍ سَابِقٌ وَالْمَخْكَي
بِمَا يُضَاهِي الْمَدَنِي وَالْمَكِّي

٤٨٨ - وَقَوْلِهِ النَّاسِخُ وَالتَّائِيرُ دَغٌ
بِوَفْقِ وَاحِدٍ لِأَصْلِ يُتَّبَعُ

٤٨٩ - وَكَوْنِ رَاوِيهِ الصَّحَابِي يَفْتَنِي
وَمِثْلُهُ تَأْخُرُ فِي الْمُصَحَفِ

كِتَابُ السُّنَّةِ

٤٩٠ - وَهِيَ مَا أُضِيفَ إِلَى الرَّسُولِ
مِنْ صِفَةٍ كَلَيْسَ بِالطَّوِيلِ

٤٩١ - وَالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فِي الْفِعْلِ اِنْحَصَرَ
تَقْرِيرُهُ كَذِي الْخَدِيثِ وَالْخَبَرِ

٤٩٢ - وَالْأَنْبِيَاءُ عُصَمَاءُ مِمَّا نُهَوِا
عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَفَكُّهُ

٤٩٣ - بِجَائِزٍ بَلْ ذَاكَ لِلتَّشْرِيعِ
أَوْ نِيَّةِ الزُّلْفَى مِنَ الرَّفِيعِ

٤٩٤ - فَالصَّمْتُ لِلنَّبِيِّ عَنْ فِعْلٍ عَلِمَ
بِهِ جَوَازُ الْفِعْلِ مِنْهُ قَدْ فُهِمَ

٤٩٥ - وَرُبَّمَا يَفْعَلُ لِلْمَكْرُوهِ
مُبِينًا أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ

٤٩٦ - فَصَارَ فِي جَانِبِهِ مِنَ الْقُرْبِ
كَالنَّهْيِ أَنْ يَشْرَبَ مَنْ فَمِ الْقُرْبِ

- ٤٩٧ - وَفِعْلُهُ الْمَرْكُوزُ فِي الْجِبِلَّةِ
كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فَلَيْسَ مِلَّةً
- ٤٩٨ - مِنْ غَيْرِ لَمَحِ الْوَصْفِ وَالَّذِي احْتَمَلَ
شَرْعاً فَفِيهِ قُلُ تَرَدُّدٌ حَصَلَ
- ٤٩٩ - فَالْحَجُّ رَاكِباً عَلَيْهِ يَجْرِي
كَضِجَعَةٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
- ٥٠٠ - وَغَيْرُهُ وَحُكْمُهُ جَلِيٌّ
فَالِاسْتِوَا فِيهِ هُوَ الْقَوِيُّ
- ٥٠١ - مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ وَبِالنَّصِّ يُرَى
وَبِالْبَيَانِ وَامْتِنَالِ ظَهَرَا
- ٥٠٢ - وَلِلْجُوبِ عَالِمُ النُّدَاءِ
كَذَاكَ قَدْ وُسِمَ بِالْقَضَاءِ
- ٥٠٣ - وَالتَّوَكُّلُ إِنْ جَلَبَ لِلتَّغْزِيرِ
وَسِمٌ لِلِاسْتِغْفَارِ مِنَ الْبَصِيرِ
- ٥٠٤ - وَمَا تَمَحَّضَ لِقَضْدِ الْقُرْبِ
عَنْ قَيْدِ الْإِنْجَابِ فَسَمِيَ النَّدْبِ
- ٥٠٥ - وَكُلُّ مَا الصَّفَةُ فِيهِ تُجْهَلُ
فِلِلْجُوبِ فِي الْأَصَحِّ يُجْعَلُ

- ٥٠٦ - وَقِيلَ مَعَ قَصْدِ التَّقَرُّبِ وَإِنْ
فُقِدَ فَهُوَ بِالِإِبَاحَةِ قِمَرٌ
- ٥٠٧ - وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ الْأَخِيرُ
وَالْوَقْفُ لِلْقَاضِي نَمَى الْبَصِيرُ
- ٥٠٨ - وَالنَّاسِخُ الْأَخِيرُ إِنْ تَقَابَلَا
فِعْلٌ وَقَوْلٌ مُتَكَرِّرًا جَلَا
- ٥٠٩ - وَالرَّأْيُ عِنْدَ جَهْلِهِ ذُو خُلْفٍ
بَيْنَ مُرْجِحٍ وَرَأْيِ الْوَقْفِ
- ٥١٠ - وَالْقَوْلُ إِنْ خَصَّ بِنَا تَعَارُضًا
فِينَا فَقَطْ وَالنَّاسِخُ الَّذِي مَضَى
- ٥١١ - إِنْ بِالنَّاسِي أَدْنَى الدَّلِيلُ
وَالْجَهْلُ فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ
- ٥١٢ - وَإِنْ يَكُنْ غَيْرُهُ وَالْإِقْدَادُ
بِهِ لَهُ نَصْرٌ فَمَا قَبْلُ بَدَا
- ٥١٣ - فِي حَقِّهِ الْقَوْلُ بِفَعْلٍ خُصًّا
إِنْ يَكُ فِيهِ الْقَوْلُ لَيْسَ نَصًّا
- ٥١٤ - وَلَمْ يَكُنْ تَعَارُضُ الْأَفْعَالِ
فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الْأَحْوَالِ

٥١٥ - وَإِنْ يَكُ الْقَوْلُ بِحُكْمٍ لَامِعًا
فَأَخِرُ الْفِعْلَيْنِ كَانَ رَافِعًا

٥١٦ - وَالْكُلُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ صَحِيحٌ
وَمَالِكٌ عَنْهُ رُوي التَّزْجِيحُ

٥١٧ - وَحَيْثُ مَا قَدْ عَدِمَ الْمَصِيرُ
إِلَيْهِ فَالْأَوَّلَى هُوَ التَّخْيِيرُ

٥١٨ - وَلَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا بِشَرْعٍ
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ

٥١٩ - وَهُوَ وَالْأَمَّةُ بَعْدُ كُتِّفَا
إِلَّا إِذَا التَّكْلِيفُ بِالنَّصِ انْتَفَى

٥٢٠ - وَقِيلَ لَا وَالْخُلْفُ فِيمَا شَرِعَا
وَلَمْ يَكُنْ دَاعٍ إِلَيْهِ سُمِعَا

٥٢١ - وَمُفْهِمُ الْبَاطِلِ مِنْ كُلِّ خَبَرٍ
فِي الْوَضْعِ أَوْ نَقْصٍ مِنَ الرَّاويِ انْخَصَرُ

٥٢٢ - وَالْوَضْعُ لِلنَّسْيَانِ وَالتَّزْهِيْبِ
وَالْعَلَطِ التَّنْفِيْرِ وَالتَّزْغِيْبِ

٥٢٣ - وَيَعْدُ أَنْ يُعِثَّ خَيْرُ الْعَرَبِ
دَعْوَى الثُّبُوءِ انْمِهَا لِلْكَذِبِ

- ٥٢٤ - وما انتفى وجوده من نص
عند ذوي الحديث بعد الفحص
- ٥٢٥ - ويغض ما ينسب للنبي
وخبير الأحاد في السني
- ٥٢٦ - حيث دواعي ثقله تواترا
نرى لها لوقاله تقرر
- ٥٢٧ - واقطع بصديق خبر التواتر
وسو بين مسلم وكافر
- ٥٢٨ - واللفظ والمعنى وذاك خبر
من عادة كذبهم منحظر
- ٥٢٩ - عن غير مغفول وأوجب العذر
من غير تحديد على ما يعتمد
- ٥٣٠ - وقيل بالعشرين أو بأكثر
أو بثلاثين أو إثني عشر
- ٥٣١ - الغناء الأربعة فيه راجح
وما عليها زاد فهو صالح
- ٥٣٢ - وأوجب في طبقات السند
تواترا وفقا لدى التعدد

- ٥٣٣ - وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ مَا يُوَفِّقُ
الإجماعَ والبعضُ بقطعٍ ينطقُ
- ٥٣٤ - وَبَغْضُهُمْ يُفِيدُ حَيْثُ عَوَّلَا
عَلَيْهِ وَائْتَفِقَ إِذَا مَا قَدْ خَلَا
- ٥٣٥ - مَعَ دَوَاعِي رَدِّهِ مِنْ مُبْطِلٍ
كَمَا يَدُلُّ لِخِلَافَةِ عَلِيٍّ
- ٥٣٦ - كَالِإِفْتِرَاقِ بَيْنِ ذِي تَأْوِيلٍ
وَعَامِلٍ بِهِ عَلَى الْمُعْوَلِ
- ٥٣٧ - وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ صِدْقُ مُخْبِرٍ
مَعَ صَمْتِ جَمْعٍ لَمْ يَخْفَهُ حَاضِرٍ
- ٥٣٨ - وَمُودَعٌ مِنَ النَّبِيِّ سَمْعًا
يُفِيدُ ظَنًّا أَوْ يُفِيدُ قَطْعًا
- ٥٣٩ - وَلَيْسَ حَامِلٌ عَلَى الْإِسْرَارِ
ثُمَّ مَعَ الصَّمْتِ عَنِ الْإِنْكَارِ
- ٥٤٠ - وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْشُونٌ عَرِيٌّ
عَنِ الْقِيودِ فِي الَّذِي تَوَاتَرَا
- ٥٤١ - وَالْمُسْتَفِيزُ مِنْهُ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
أَقْلُهُ وَبَغْضُهُمْ قَدْ رَفَعَهُ

٥٤٢ - عَنْ وَاحِدٍ وَبَعْضُهُمْ عَمَّا يَلِي
وَجَعَلَهُ وَاسِطَةً قَوْلَ جَلِي

٥٤٣ - وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْإِطْلَاقِ
عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْحُذَاقِ

٥٤٤ - وَبَعْضُهُمْ يُفِيدُ إِنْ عَدَلَ رَوَى
وَاخْتِيرَ ذَا إِنْ الْقَرِينَةَ اخْتَوَى

٥٤٥ - وَفِي الشَّهَادَةِ وَفِي الْفَتْوَى الْعَمَلُ
بِهِ وَجُوبُهُ اتِّفَاقًا قَدْ حَصَلَ

٥٤٦ - كَذَلِكَ جَاءَ فِي اتِّخَاذِ الْأُذُويَةِ
وَنَحْوِهَا كَسَفَرٍ وَالْأَغْذِيَةِ

٥٤٧ - وَمَالِكَ بِمَا سِوَى ذَلِكَ نَحَغَ
وَمَا يُنَافِي ثَقُلَ طَيِّبَةً مَنَعَ

٥٤٨ - إِذْ ذَلِكَ قَطْعِيٌّ وَإِنْ رَأْيَا فَفِي
تَقْدِيمِ ذَا أَوْ ذَلِكَ خُلِفَ قَدْ قُضِيَ

٥٤٩ - كَذَلِكَ فِيمَا عَارَضَ الْقِيَاسَا
رَوَايَتَا مَنْ أَحْكَمَ الْأَسَاسَا

٥٥٠ - وَقَدْ كَفَى مِنْ غَيْرِ مَا اغْتِضَادِ
خَبَرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحَادِ

٥٥١ - وَالْجَزْمُ مِنْ فَرْعٍ وَشَكِّ الْأَصْلِ
وَدَعَّ بِجَزْمِهِ لِذَاكَ النَّفْلِ

٥٥٢ - وَقَالَ بِالْقَبُولِ إِنْ لَمْ يَنْتَفِي
أَصْلٌ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْخٌ مُقْتَفِي

٥٥٣ - وَلَيْسَ ذَا يَسْقُذُ فِي الْعَدَالَةِ
كَشَاهِدٍ لِلْجَزْمِ بِالْمَقَالَةِ

٥٥٤ - وَالرَّفْعُ وَالْوَضْلُ وَزَيْدُ اللَّفْظِ
مَقْبُولَةٌ عِنْدَ إِمَامِ الْحِفْظِ

٥٥٥ - إِنْ أَمَكْنَ الذُّهُولُ عَنْهَا عَادَةٌ
إِلَّا قَلَا قَبُولٌ لِلزُّيَادَةِ

٥٥٦ - وَقِيلَ لَا إِنْ اتَّحَادَ قَدْ عَلِمَ
وَالْوَفْقُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رُسِمَ

٥٥٧ - وَلِلتَّعَارُضِ نُسَمِي الْمُغَيِّرُ
وَحَذَفُ بَعْضٍ قَدْ رَأَى الْأَكْثَرُ

٥٥٨ - دُونَ إِزْتِبَاطٍ وَهُوَ فِي التَّأْلِيفِ
يَسُوعُ بِالْوَفْقِ بِلَا تَغْنِيفِ

٥٥٩ - بِغَالِبِ الظَّنِّ يَدُورُ الْمُغْتَبَرُ
فَاعْتَبَرَ الْإِسْلَامَ كُلُّ مَنْ غَبَرَ

٥٦٠ - وَقَاسِيقُ وَذُو ابْتِدَاعٍ إِنْ دَعَا
أَوْ مُطْلَقاً رَدُّ لِكُلِّ سَمِيعَا

٥٦١ - كَذَا الصَّبِي وَإِنْ يَكُن تَحْمُلُ
ثُمَّ أَدَا بِنَفْسِي مَنَعَ قُبِلُوا

٥٦٢ - مَنْ لَيْسَ ذَا فِقْهٍ أَبَاهُ الْجِيلُ
وَعَكْسُهُ أَثْبَتُهُ الدَّلِيلُ

٥٦٣ - وَمَنْ لَهُ فِي غَيْرِهِ تَسَاهُلُ
ذُو عُجْمَةٍ أَوْ جَهْلٍ مَنَمَى يُقْبَلُ

٥٦٤ - كَخُلْفِهِ لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ
وَخُلْفِهِ لِلْمُتَوَاتِرَاتِ

٥٦٥ - وَكَثْرَةٌ وَإِنْ لُقِيَ يَنْذُرُ
فِيمَا بِهِ تَخْصِيلُهُ لَا يُحْظَرُ

٥٦٦ - عَذْلُ الرُّوَايَةِ الَّذِي قَدْ أَوْجَبُوا
هُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ هَذَا يُجْلَبُ

٥٦٧ - وَالْعَذْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ
وَيَتَّقِي فِي الْأَغْلَبِ الصَّغَائِرَ

٥٦٨ - وَمَا أُبَيِّحُ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ
يَقْدَحُ فِي مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ

- ٥٦٩ - وَذُو أُنُوثَةٍ وَعَبِيدٌ وَالْعِدَا
وَذُو قَرَابَةٍ خِلَافُ الشُّهَدَا
- ٥٧٠ - وَلَا صَغِيرَةٌ مَعَ الْإِضْرَارِ
الْمُبْطِلِ الثَّقَّةَ بِالْأَخْبَارِ
- ٥٧١ - قَدَحَ لِمَنْ جُهْلَ مُطْلَقاً وَمَنْ
فِي عَيْنِهِ يُسْجَهَلُ أَوْ فِيمَا بَطْنُ
- ٥٧٢ - وَمُثَبِّتُ الْعَدَالَةِ اخْتِبَارُ
كَذَاكَ تَغْدِيلُ وَالْإِنْتِشَارُ
- ٥٧٣ - وَفِي قَضَا الْقَاضِي وَأَخَذِ الرَّائِي
وَعَمَلِ الْعَالِمِ أَيْضاً ثَاوِي
- ٥٧٤ - وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُلْتَزِماً
رَدّاً لِمَنْ لَيْسَ بِعَدِلٍ عَلِماً
- ٥٧٥ - وَالْجَرَحُ قَدَمٌ بِاتِّفَاقٍ أَبَدَا
إِنْ كَانَ مَنْ جَرَحَ أَعْلَى عَدَدَا
- ٥٧٦ - وَغَيْرُهُ كَسْهُوَ بِدُونِ مَنِينِ
وَقِيلَ بِالتَّرْجِيحِ فِي الْقِسْمَيْنِ
- ٥٧٧ - كِلَاهُمَا يَثْبُتُهُ الْمُتَّفَرِّدُ
وَمَالِكٌ عَنْهُ رُويَ التَّعَدُّدُ

- ٥٧٨ - وَقَالَ بِالْعَدَدِ دُو درايّة
 فِي جِهَةِ الشَّاهِدِ لَا الرُّوَايَةِ
- ٥٧٩ - شَهَادَةُ الْإِخْبَارِ عَمَّا خَصَّرَ إِنْ
 فِيهِ تَرَأَّفُ إِلَى الْقَاضِي زَكْنَ
- ٥٨٠ - وَغَيْرُهُ رَوَايَةُ وَالصَّخْبُ
 تَغْدِيلُهُمْ كُلُّ إِلَيْهِ يَضْبُو
- ٥٨١ - وَاخْتَارَ فِي الْمَلَاذِمِينَ دُونَ مَنْ
 رَأَاهُ مَرَّةً إِمَامٌ مُوَدَّ مَنْ
- ٥٨٢ - إِذَا ادَّعَى الْمَعَاصِرُ الْعَدْلَ الشَّرَفَ
 بِصُخْبَةٍ يَقْبَلُهُ جُلُّ السَّلَفِ
- ٥٨٣ - وَمُرْسَلٌ قَوْلُهُ غَيْرِ مَنْ صَحِبَ
 قَالَ إِمَامٌ الْأَعْجَمِينَ وَالْعَرَبَ
- ٥٨٤ - عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ
 أَوْ الْكَبِيرِ قَالَ خَيْرُ شَافِعٍ
- ٥٨٥ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ رُجِّحَا
 عَلَيْهِ مُسْنَدٌ وَعَكْسُ صُحُّحَا
- ٥٨٦ - وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مُنِغٌ
 وَمَالِكٌ عَنْهُ الْجَوَازُ قَدْ سُمِعَ

٥٨٧ - لِعَارِفِ يَفْهَمُ مَغْنَاهُ جَزَمَ
وَعَالِبُ الظَّنِّ لَدَى الْبَعْضِ انْحَتَمَ

٥٨٨ - وَالْإِسْتِوَاءُ فِي الْخَفَاءِ وَالْجَلَا
لَدَى الْمَجْوزِينَ حَتْمًا حَصَلَا

٥٨٩ - وَبَغْضُهُمْ مَنَعَ فِي الْقِصَارِ
دُونَ الَّتِي تَطُولُ لِاضْطِرَارِ

٥٩٠ - وَبِالْمُرَادِفِ يَجُوزُ قَطْعَا
وَبَغْضُهُمْ يَخْكُونُ فِيهِ الْمَنَعَا

٥٩١ - وَجَوُزُنْ وَفَقَاً بِلَفْظِ عَجَمِي
وَتَخَوُّهُ الْإِبْدَالُ لِلْمُتَرَجِّمِ

فصل كيفية رواية الصحابي

٥٩٢ - أَزَقُّهَا الصَّرِيحُ فِي السَّمَاعِ
مِنْ الرُّسُولِ الْمَجْتَبَى الْمُطَاعِ

٥٩٣ - مِنْهُ سَمِعْتُ مِنْهُ ذَا أَوْ أَخْبَرَا
شَافَهْنِي حَدَّثَنِيهِ صَيِّرَا

٥٩٤ - فَقَالَ عَنْ ثَمَّ تُهَيَّ أَوْ أَمْرَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ خَيْرُ الْوَرَى قَدْ ذَكَرَا

٥٩٥ - كَذَا مِنَ السُّنَّةِ يُرَوَّى وَالتَّحْقُوقُ
كُتِبَ بِهِ إِذَا بَعَثَهُ التَّصَوُّقُ

فصل كيفية رواية غير الصحابي

٥٩٦ - لِّلْعَرَضِ وَالسَّمَاعِ وَالْإِذْنِ اسْتَوْا
مَتَى عَلَى التَّوَالِذَا الْإِذْنُ اخْتَوَى

٥٩٧ - وَاعْمَلْ بِمَا عَنِ الْإِجَازَةِ رُوي
إِنْ صَحَّ سَمْعُهُ بِظَنٍّ قَدْ قَوِيَ

٥٩٨ - لِشَبْهِهَا الرُّوْفَ تَجِي لِمَنْ عُدِمَ
وَعَدَمُ التَّفْصِيلِ فِيهِ مُتَحَتِّمٌ

٥٩٩ - وَالْكَتَبِ دُونَ الْإِذْنِ بِالَّذِي سَمِعَ
إِنْ عُرِفَ الْخَطُّ وَالْأَيُّمَتْنِغ

٦٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي إِعْلَامِهِ الْمُجَرَّدُ
وَاعْمَلْ مِنْهُ صَحِيحَ السَّنَدِ

٦٠١ - وَالْأَخْذُ عَنْ وَجَادَةٍ مِمَّا انْحَظَلْ
وَفَقًّا وَجُلُّ النَّاسِ يَمْنَعُ الْعَمَلُ

٦٠٢ - وَمَا بِهِ يُذَكَّرُ لَقَطُ الْخَبَرِ
فَذَلِكَ مَسْطُورٌ بِعِلْمِ الْأَثَرِ

فصل كتاب الإجماع

- ٦٠٣ - وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ مِنْ مُجْتَهِدِ
الْأُمَّةِ مِنْ بَغْدٍ وَفَاةٍ أَحْمَدِ
- ٦٠٤ - وَأُطْلِقَ فِي الْعَصْرِ وَالْمُتَّفَقِ
عَلَيْهِ فَيَا لِنَا لِمَنْ عَمَّ انْتَقَى
- ٦٠٥ - وَقِيلَ لَا وَقِيلَ فِي الْجَلِيِّ
مِثْلُ الزُّنَى وَالْحَجِّ لَا الْخَفِيِّ
- ٦٠٦ - وَقِيلَ لَا فِي كُلِّ مَا التَّكْلِيفُ
بِعَلْمِهِ قَدْ عَمَّ اللَّطِيفُ
- ٦٠٧ - وَذَا لِإِلَاحْتِجَاجٍ أَوْ أَنْ يُطْلَقَا
عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَكُلُّ يُنْتَقَى
- ٦٠٨ - وَكُلُّ مَنْ بِإِذْعَةٍ يُكْفَرُ
مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فَلَا يُغْتَبَرُ
- ٦٠٩ - وَالْكُلُّ وَاجِبٌ وَقِيلَ لَا يَضُرُّ
الْإِثْنَانِ دُونَ مَنْ عَلَيْهِمَا كَثُرُ
- ٦١٠ - وَاعْتَبِرْ مَعَ الصَّحَابِيِّ مَنْ تَبِعَ
إِنْ كَانَ مَوْجُوداً وَإِلَّا فَاغْتَنِغَ
- ٦١١ - ثُمَّ إِنَّ قِرَاضَ الْعَصْرِ وَالتَّوَاتُرُ
لَعَوُّ عَلَى مَا يَنْتَحِيهِ الْأَكْثَرُ

- ٦١٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ يُحْظَلُ
 فيما به كَالْعِلْمِ دَوْرٌ يَحْصُلُ
- ٦١٣ - وَمَا إِلَى الْكُوفَةِ مِنْهُ يَنْتَمِي
 وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ فَاعْلَمِ
- ٦١٤ - وَأَوْجِبَنْ حُجِّيَّةً لِلْمَدَنِيِّ
 فيما عَلَى التَّوْقِيفِ أَمْرُهُ بُنِيَ
- ٦١٥ - وَقِيلَ مُطْلَقاً وَمَا قَدْ أَجْمَعَا
 عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ مِمَّا مُنِعَا
- ٦١٦ - وَمَا عَرَى مِنْهُ عَلَى السَّنَنِ
 مِنَ الْأَمَارَةِ أَوْ الْقَطْعِي
- ٦١٧ - وَخَرَقَهُ فَاْمَنْعَ لِقَوْلِ زَائِدٍ
 إِذْ لَسَمَ يَكُنْ ذَاكَ سِوَى مُعَانِدٍ
- ٦١٨ - وَقِيلَ إِنْ خَرَقَ وَالتَّفْصِيلُ
 إِخْدَائُهُ مَنَعَهُ الدَّلِيلُ
- ٦١٩ - وَرِدَّةُ الْأَمَّةِ لَا الْجَهْلَ لِمَا
 عَدَمَ تَكْلِيفٍ بِهِ قَدْ عَلِمَا
- ٦٢٠ - وَلَا يُعَارِضُ لَهُ دَلِيلُ
 وَيُظْهِرُ الدَّلِيلُ وَالتَّأْوِيلُ

- ٦٢١ - وَقَدَّمَ نُهُ عَلَى مَا خَالَفَا
 إِنْ كَانَ بِالْقَطْعِ يُرَى مُتَّصِفَا
- ٦٢٢ - وَهُوَ الْمُشَاهِدُ أَوْ الْمَنْقُولُ
 بِعَدَدِ التَّوَاتُرِ الْمَقُولُ
- ٦٢٣ - وَفِي انْقِسَامِهَا لِقِسْمَيْنِ وَكُلُّ
 فِي قَوْلِهِ مُخْطِطٌ تَرَدَّدٌ نُقِلَ
- ٦٢٤ - وَجَعَلَ مَنْ سَكَتَ مِثْلَ مَنْ أَقَرَّ
 فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمَا قَدْ اشْتَهَرَ
- ٦٢٥ - فَالاحتجاجُ بالسُّكُوتِ نَمَى
 تَفْهِيمُهُ عَلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَ
- ٦٢٦ - وَهُوَ بِقَدِّ الشُّخْطِ وَالضُّدِّ حَرِي
 مَعَ مُضِيِّ مُهْلَةٍ لِلنَّظَرِ
- ٦٢٧ - وَلَا يُكْفَرُ الَّذِي قَدْ اتَّبَعَ
 انْكَارَ الإجماعِ وَيُنْسَى مَا ابْتَدَعَ
- ٦٢٨ - وَالْكَافِرُ الْجَاهِدُ مَا قَدْ أُجْمِعَا
 عَلَيْهِ مِمَّا عَلِمَهُ قَدْ وَقَعَا
- ٦٢٩ - عَنِ الضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ
 وَمِثْلُهُ الْمَشْهُورُ فِي الْقَوِيِّ

٦٣٠ - إِنْ كَانَ مَنْصُوصاً وَفِي الْعَبْرِ اخْتَلَفَ
إِنْ قَدَّمَ الْعَهْدُ بِالْإِسْلَامِ السَّلَفُ

كِتَابُ الْقِيَاسِ

٦٣١ - بِحَمَلٍ مَعْلُومٍ عَلَى مَا قَدْ عَلِمَ
لِلْإِسْتِوَاءِ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ وَسِمَ

٦٣٢ - وَإِنْ تَرَدَّدَ شُمُولُهُ لِمَا قَسَدَ
فَرَدَّ لَدَى الْحَامِلِ وَالزَّيْدُ أَسَدٌ

٦٣٣ - وَالْحَامِلُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ
وَهُوَ قَبْلَ مَا رَوَاهُ الْوَاحِدُ

٦٣٤ - وَقَبْلَهُ الْقَطْعِيُّ مِنْ نَصٍّ وَمِنْ
إِجْمَاعِهِمْ عِنْدَ جَمِيعٍ مَنْ قَطُنَ

٦٣٥ - وَمَا رُويَ مِنْ دَمٍّ فَقَدْ عَنِي
بِهِ الَّذِي عَلَى الْفَسَادِ قَدْ بُنِيَ

٦٣٦ - وَالْحَدُّ وَالْكَفَّارَةُ التَّقْدِيرُ
جَوَازُهُ فِيهَا هُوَ الْمَشْهُورُ

٦٣٧ - وَرُخْصَةٌ بِعَكْسِهَا وَالسَّبَبُ
وَعَبْرَتُهَا لِلاتِّفَاقِ يُنْسَبُ

٦٣٨ - وَإِنْ تُمَيِّ لِّلْعُرْفِ مَا كَالطُّهْرِ
أَوِ الْمَحِيضِ فَهُوَ فِيهِ يَجْرِي

فصل أركان القياس

٦٣٩ - الْأَصْلُ حُكْمُهُ وَمَا قَدْ شُبِّهَا
وَعِلَّةٌ رَابِعُهَا فَاثْتَبَاهَا

٦٤٠ - وَالْحُكْمُ أَوْ مَحَلُّهُ أَوْ مَا يَدُلُّ
تَأْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِّمَّا تُقِلُّ

٦٤١ - وَقِسْ عَلَيْهِ دُونَ شَرْطِ نَصْرٍ
يُجِيزُهُ بِالنَّوْعِ أَوْ بِالشَّخْصِ

٦٤٢ - وَعِلَّةٌ وَجُودُهَا الْوِفَاقُ
عَلَيْهِ يَأْبَى شَرْطُهُ الْحُذَاقُ

٦٤٣ - وَحُكْمُ الْأَصْلِ قَدْ يَكُونُ مُلْحَقًا
لِّمَا مِنْ أَعْتِبَارِ الْأَدْنَى حَقًّا

٦٤٤ - مُسْتَلَخَقُ الشَّرْعِيِّ هُوَ الشَّرْعِيُّ
وَالْغَيْرُهُ لِغَيْرِهِ مَزْعِيُّ

٦٤٥ - وَمَا بِقَطْعٍ فِيهِ قَدْ تَعَبَّدَا
رَبِّي فَمُلْحَقٌ كَذَاكَ عَهْدَا

- ٦٤٦ - وَلَيْسَ حُكْمُ الْأَصْلِ بِالْأَسَاسِ
مَتَى يَحْدُ عَنْ سَتْنِ الْقِيَاسِ
- ٦٤٧ - لِكُونِهِ مَعْنَاهُ لَيْسَ يُعْقَلُ
أَوْ التَّعْدِي فِيهِ لَيْسَ يَحْصُلُ
- ٦٤٨ - وَحَيْثُمَا يَنْدَرِجُ الْحُكْمَانِ
فِي النَّصِّ فالأمرانِ قُلْ سِيَانِ
- ٦٤٩ - وَالْوَقْفُ فِي الْحُكْمِ لَدَى الْخَضْمَيْنِ
شَرْطُ جَوَازِ الْقَيْسِ دُونَ مَيْنِ
- ٦٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ لِعَلَّتَيْنِ اخْتَلَفَا
تَرْكَبُ الْأَصْلُ لَدَى مَنْ سَلَفَا
- ٦٥١ - مُرَكَّبُ الْوَضْفِ إِذَا الْخَضْمُ مَنَعَ
وُجُودَ ذَا الْوَضْفِ فِي الْأَصْلِ الْمَتَّبِعِ
- ٦٥٢ - وَرَدُّهُ انْتَقِي وَقِيلَ يُقْبَلُ
وَفِي التَّفْقُدِ خِلَافٌ يُنْقَلُ

فصل الفرع

- ٦٥٣ - الْحُكْمُ فِي رَأْيٍ وَمَا تُشَبِّهَا
مِنَ الْمَعْلُ عِنْدَ جُلِّ الشُّبَّاهَا

- ٦٥٤ - وَجُودُ جَامِعٍ بِهِ مُتَمِّمَا
شَرْطُ وَفِي الْقَطْعِ إِلَى الْقَطْعِ انْتِمَى
- ٦٥٥ - وَإِنْ تَكُنْ ظَنِّيَّةً فَالْأَذَوْنُ
لِذَا الْقِيَاسِ عِلْمٌ مُدَوَّنُ
- ٦٥٦ - وَالْفَرْعُ لِلْأَضَلِّ بِبَاعِثٍ وَفِي
الْحُكْمِ نَوْعاً أَوْ بِجِنْسٍ يَفْتَنِي
- ٦٥٧ - وَمُقْتَضِي الضُّدِّ أَوْ النَّقِیْضِ
لِلْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ كَوَقْعِ الْبَيْضِ
- ٦٥٨ - بِعَكْسٍ مَا خِلَافَ حُكْمٍ يَفْتَضِي
وَإِذَا فَعُ بِنَزْجٍ لِذَا الْمُفْتَرِضِ
- ٦٥٩ - وَعَدَمُ النَّصْرِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى
وِفَاقِهِ أَوْ جَبَهُ مَنْ أَصْلًا
- ٦٦٠ - مَنَعَ الدَّلِيلَيْنِ وَحُكْمُ الْفَرْعِ
ظُهُورُهُ قَبْلُ يُرَى ذَا مَنَعَ

فصل العلة

- ٦٦١ - مُعَرَّفُ الْحُكْمِ بِوَضْعِ الشَّارِعِ
وَالْحُكْمُ ثَابِتٌ بِهَا فَاتَّبِعِ

٦٦٢ - وَوَضَفَهَا بِالْبَعْثِ مَا اسْتَبِينَا
مِنْهُ سِوَى بُعْثِ الْمُكَلَّفِينَا

٦٦٣ - لِلسَّدْفِيعِ وَالرَّفْعِ أَوْ الْأَمْرَيْنِ
وَاجِبَةُ الظُّهُورِ دُونَ مَيْنِ

٦٦٤ - وَمِنْ شُرُوطِ الْوَضْفِ الْإِنْضِبَاطُ
إِلَّا فَحِكْمَةً بِهَا يُنَاطُ

٦٦٥ - وَهِيَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا الْوَضْفُ جَرَى
عِلَّةَ حُكْمٍ عِنْدَ كُلِّ مَنْ دَرَى

٦٦٦ - وَهُوَ لِللُّغَةِ وَالْحَقِيقَةِ
وَالشَّرْعِ وَالْعُرْفِ نَمَى الْخَلِيقَةِ

٦٦٧ - وَقَدْ يُعَلَّلُ بِمَا تَرَكَّبَا
وَأَمْتَنَعَ لِعِلَّةٍ بِمَا قَدْ أَذْهَبَا

٦٦٨ - وَالْخُلْفُ فِي التَّعْلِيلِ بِالَّذِي عُدِمَ
لِمَا ثُبُوتِيًّا كَنِسْبِيٍّ عُلِمَ

٦٦٩ - لَمْ تُلَفَ فِي الْمُعَلَّلَاتِ عِلَّةُ
خَالِيَةٍ مِنْ حِكْمَةٍ فِي الْجُمْلَةِ

٦٧٠ - وَرُبَّمَا يُغْوِزُنَا أَطْلَاغُ
لِكِنَّةٍ لَيْسَ بِهِ امْتِنَاعُ

- ٦٧١ - وفي ثُبُوتِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْإِنْتِفَا
لِلظَّنِّ وَالنَّفْيِ خِلَافٌ عُرِفَا
- ٦٧٢ - وَعَلَّلُوا بِمَا خَلَتْ مِنْ تَعْدِيَةٍ
لِيُغْلَمَ امْتِنَاعُهُ وَالتَّقْوِيَةُ
- ٦٧٣ - مِثْلُهَا مَحَلُّ الْحُكْمِ أَوْ جُزْءٌ وَزِدْ
وَضَفَا إِذَا كُلُّ لُزُومِيٍّ يَرِدُ
- ٦٧٤ - وَجَازٍ بِالْمَشْتَقِّ دُونَ اللَّقَبِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ صِفَةٍ فَقَدْ أَبِي
- ٦٧٥ - وَعِلَّةٌ مُنْصُوصَةٌ تَعَدُّ
فِي ذَاتِ الْإِسْتِنْبَاطِ خُلْفٌ يُعْهَدُ
- ٦٧٦ - وَذَاكَ فِي الْحُكْمِ الْكَثِيرِ أَطْلَقَهُ
كَالْقَطْعِ مَعَ غُزْمِ نِصَابِ السَّرِقَةِ
- ٦٧٧ - وَقَدْ تُخَصِّصُ وَقَدْ تُعَمَّمُ
لِأَضْلِلَهَا الْكُنْهَ لَا تَحْرِمُ
- ٦٧٨ - وَشَرْطُهَا التَّغْيِينُ وَالتَّقْدِيرُ
لَهَا جَوَازُهُ هُوَ التَّخْرِيرُ
- ٦٧٩ - وَمُقْتَضِي الْحُكْمِ وَجُودُهُ وَجَبَ
مَتَى يَكُنْ وَجُودُ مَا نَعِيَ سَبَبٌ

٦٨٠ - كَذَا إِذَا انْتِفَاءً شَرْطٍ كَانَا
وَفَخَّرُهُمْ خِلَافُ ذَا أَبَانَا

فصل مسالك العلة

٦٨١ - وَمَسْلُوكُ الْعِلَّةِ مَا دَلَّ عَلَى
عُلْيَةِ الشَّيْءِ مَتَى مَا حَصَلَا

٦٨٢ - الْإِجْمَاعُ فَالنَّصُّ الصَّرِيحُ مِثْلُ
لِعَلَّةٍ فَسَبَبٍ فَيَثْلُو

٦٨٣ - مِنْ أَجْلِ ذَا فَنَحْوُ كَيْ إِذَا فَمَا
ظَهَرَ لَمْ تُمَتَّ الْبَاعِلِ مَا

٦٨٤ - فَالْفَاءُ لِلشَّارِعِ فَالْفَقِيهِ
فَغَيْرِهِ يُتَّبَعُ بِالشَّابِيهِ

٦٨٥ - وَالثَّالِثُ الْإِيْمَا اقْتِرَانُ الْوَضْفِ
بِالْحُكْمِ مَلْفُوظَيْنِ دُونَ خُلْفِ

٦٨٦ - وَذَلِكَ الْوَضْفُ أَوْ السَّنْظِيرُ
قِرَائَتُهُ لِغَيْرِهَا يَضْمِيرُ

٦٨٧ - كَمَا إِذَا سَمِعَ وَضَفًا فَحَكَمَ
وَذَكَرَهُ فِي الْحُكْمِ وَضَفًا قَدْ أَلَمَ

٦٨٨ - إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَمْ يُفِدْ
وَمَنْعُهُ مِمَّا يُفِيَتْ اسْتَفِدْ

٦٨٩ - تَرْتِيبُهُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ وَاتَّضَحَ
تَفْرِيقُ حُكْمَيْنِ بِوَصْفِ الْمُصْطَلَحِ

٦٩٠ - أَوْ غَايَةِ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ
تَنَاسُبُ الْوَصْفِ عَلَى الْبِنَاءِ

٦٩١ - وَالسَّيْرُ وَالتَّقْسِيمُ قِسْمٌ رَابِعٌ
أَنْ يَخْصُرَ الْأَوْصَافَ فِيهِ جَامِعٌ

٦٩٢ - وَيُبْطِلُ الَّذِي لَهَا لَا يَضْلُحُ
فَمَا بَقِيَ تَغْيِينُهُ مَتَّضِحٌ

٦٩٣ - مُغْتَرِضُ الْحَضَرِ فِي دَفْعِهِ يَرِدُ
بَحَثْتُ ثُمَّ بَعْدَ بَحْثِي لَمْ أَجِدْ

٦٩٤ - أَوْ انْفِقَادُ مَا سِوَاهَا الْأَضْلُ
وَلَيْسَ فِي الْحَضَرِ لَظْنٌ حَظْلٌ

٦٩٥ - وَهُوَ قَطْعِيٌّ إِذَا مَا نُومِيَا
لِلْقَطْعِ وَالظَّنِّي سِوَاهُ وَعِيَا

٦٩٦ - حُجَّةُ الظَّنِّي رَأْيِي الْأَكْثَرِ
فِي حَقِّ نَاطِرٍ وَفِي الْمُنَاطِرِ

- ٦٩٧ - إِنَّ يُبْدِ وَضْفًا زَائِدًا مُغْتَرِضُ
وَفِي بِهِ دُونَ الْبَيَانِ الْغَرَضُ
- ٦٩٨ - وَقَطْعُ ذِي السَّبْرِ إِذَا مُنْحَتِمُ
وَالْأَمْرُ فِي إِبْطَالِهِ مُنْبَهَمُ
- ٦٩٩ - أَبْطُلَ لِمَا طَرَدًا يُرَى وَيَبْطُلُ
غَيْرَ مُنَاسِبٍ لَهُ الْمُتَخَزِلُ
- ٧٠٠ - كَذَاكَ بِالْإِلْفَا وَإِنْ قَدْ نَاسَبَا
وَيَتَعَدِّي وَضْفُهُ الَّذِي اجْتَبَى
- ٧٠١ - ثُمَّ الْمُنَاسَبَةُ وَالْإِخَالَةُ
مِنْ الْمَسَالِكِ بِلا اسْتِحَالَةٍ
- ٧٠٢ - ثُمَّ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ يَشْتَهَرُ
تَخْرِيجُهَا وَيَغْضُهُمْ لَا يَغْتَبِرُ
- ٧٠٣ - وَهُوَ أَنْ يُعَيِّنَ الْمَجْتَهِدُ
لِعِلَّةٍ بِذِكْرِ مَا سَبَرْدُ
- ٧٠٤ - مِنَ التَّنَاسُبِ الَّذِي مَعَهُ اتَّضَحَ
تَقَارُنُ وَالْأَمْنُ مِمَّا قَدْ قَدَحَ
- ٧٠٥ - وَوَاجِبُ تَحْقِيقِ الْاسْتِفْلَالِ
بِنَفْيِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْوَالِ

- ٧٠٦- ثُمَّ الْمُنَاسِبُ الَّذِي تَضَمَّنَا
تَرْتَبُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ مَا اغْتَنَى
- ٧٠٧- بِهِ الَّذِي شَرَعَ مِنْ إِسْعَادِ
مَفْسَدَةٍ أَوْ جَلْبِ ذِي سَدَادِ
- ٧٠٨- وَيَخْضُلُ الْقَصْدُ بِشَرْعِ الْحُكْمِ
شَكًّا وَظَنًّا وَكُذًّا بِالْجَزْمِ
- ٧٠٩- وَقَدْ يَكُونُ النَّفْيُ فِيهِ أَزْجَحًا
كَأَيْسَ لِقَضْدِ نَسْلِ نَكْحًا
- ٧١٠- بِالطَّرْفَيْنِ فِي الْأَصَحِّ عَلَّلُوا
فَقْضَرُ مُتَشَرَّفٍ عَلَيْهِ يُنْقَلُ
- ٧١١- ثُمَّ الْمُنَاسِبُ عَنِتُّ الْحِكْمَةِ
مِنْهُ ضَرُورِيٌّ وَجَائِزَةٌ
- ٧١٢- بَيْنَهُمَا مَا يَنْتَمِي لِلْحَاجِي
وَقَدْ أَدَّ الْقَوِيُّ فِي الرَّوَّاجِ
- ٧١٣- دِينَ فَنَفْسٍ ثُمَّ عَقْلٍ نَسَبُ
مَالٍ إِلَى ضَرُورَةٍ تَنْتَسِبُ
- ٧١٤- وَرَتَّبْنِ وَلْتَفْطِنْ مُسَاوِيَا
عِزًّا عَلَى الْمَالِ تَكُنْ مُوَافِيَا

- ٧١٥- فَحَفِظْهَا حَتْمٌ عَلَى الْإِنْسَانِ
فِي كُلِّ شِرْعَةٍ مِنَ الْأَذْيَانِ
- ٧١٦- أَلْحِقْ بِهِ مَا كَانَ ذَاتَ تَكْمِيلٍ
كَالْحَدِّ فِيمَا يُسَكِّرُ الْقَلِيلِ
- ٧١٧- وَهُوَ خَلَالٌ فِي شَرَائِعِ الرُّسُلِ
غَيْرِ الَّذِي نَسَخَ شَرْعُهُ السُّبُلِ
- ٧١٨- أَبَاحَهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
بَرَاءَةً لَيْسَتْ مِنَ الْأَحْكَامِ
- ٧١٩- وَالْبَيْعُ فَإِلْجَارَةُ الْحَاجِي
خِيَارُ بَيْعٍ لِاحِقٍ جَلِي
- ٧٢٠- وَمَا يُتَمُّمُ لَدَى الْحُذَّاقِ
حَكٌّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
- ٧٢١- مِنْهُ مُوَافِقُ أَصُولِ الْمَذْهَبِ
كَسَلْبِ الْأَعْبُدِ شَرِيفِ الْمَنْصِبِ
- ٧٢٢- وَحُزْمَةُ الْقَدَرِ وَالْإِنْفَاقِ
عَلَى الْأَقَارِبِ ذَوِي الْإِمْلَاقِ
- ٧٢٣- وَمَا يُعَارِضُ كِتَابَةً سَلَمَ
وَنَحْوَهُ وَأَكْلُ مَا صِيدَ يُؤَمُّ

٧٢٤ - مِنَ الْمُنَاسِبِ مُؤَنَّرٌ ذَكَرَ

بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ نَوْعُهُ اغْتَبِرَ

٧٢٥ - فِي النَّوعِ لِلْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ يُغْتَبَرْ

بِذَيْنِ بَلْ تَرْتُبُ الْحُكْمَ ظَهَرَ

٧٢٦ - عَلَى وِفَاقِهِ فَذَا الْمُلَائِمُ

أَقْرَاهُ مَا ذَكَرَ قَبْلُ الْقَاسِمِ

٧٢٧ - مِنْ اعْتِبَارِ النَّوعِ فِي الْجِنْسِ وَمِنْ

عَكْسِهِ وَمِنْ جِنْسٍ بِآخِرِ زَكْنِ

٧٢٨ - أَخْصَ حُكْمَ مَنَعٍ مِثْلِ الْخَمْرِ

أَوْ الْوُجُوبِ لِمَنَاهِي الْعَصْرِ

٧٢٩ - فَمُطْلَقُ الْحُكْمَيْنِ بَعْدَهُ الطَّلَبُ

وَهُوَ بِالتَّخْيِيرِ فِي الْوَضْعِ اضْطَحَبَ

٧٣٠ - فَكَوْنُهُ حُكْمًا كَمَا فِي الْوَضْفِ

مُنَاسِبٌ خَصَّصَهُ ذُو الْعُرْفِ

٧٣١ - مَضْلَحَةٌ وَضِدُّهَا بَعْدُ فَمَا

كَوْنُ مَحَلِّهَا مِنَ الذُّعْلِمَا

٧٣٢ - فَتَقْدُّمُ الْأَخْصِ وَالْعَقَرِيبِ

أَلْفَى اعْتِبَارُهُ الْعَلِيِّ الرَّقِيبِ

- ٧٣٣ - وَالْوَضْفُ حَيْثُ الْإِغْتِبَارُ يُجْهَلُ
فَهُوَ الْأَشْيَاطُ قُلُ وَالْمَرْسَلُ
- ٧٣٤ - تَقْبَلُهُ لِعَمَلِ الصَّحَابَةِ
كَالنَّقْطِ لِلْمُضْخَفِ وَالْكِتَابَةِ
- ٧٣٥ - تَوْلِيَةِ الصُّدِّيقِ لِلْفَارُوقِ
وَهَذَا جَارِ مَسْجِدٍ لِلضَّيْقِ
- ٧٣٦ - وَعَمَلِ السُّكَّةِ تَجْدِيدِ النُّدَا
وَالسُّجْنِ تَذْوِينِ الدَّوَايْنِ بَدَا
- ٧٣٧ - إِخْرِمَ مُنَاسِبًا بِمُفْسِدٍ لَزِمَ
لِلْحُكْمِ وَهُوَ غَيْرَ مَرْجُوحٍ عَلِمَ

فصل الشبه

- ٧٣٨ - وَالشَّبَهُ الْمُسْتَلْزَمُ الْمُنَاسِبَا
مِثْلُ الْوُضُو يَسْتَلْزِمُ التَّقَرُّبَا
- ٧٣٩ - مَعَ اغْتِبَارِ جَنَسِهِ الْقَرِيبِ
فِي مِثْلِهِ لِلْحُكْمِ لَا الْغَرِيبِ
- ٧٤٠ - صَلاَحُهُ لَمْ يُذَرَّ دُونَ الشَّرْعِ
وَلَمْ يُنْطَ مُنَاسِبًا بِالسَّمْعِ

- ٧٤١ - وَحَيْثُ مَا أَمَكَنَّ قَيْسُ الْعِلَّةِ
فَتَرَكَهُ بِالَاتِّفَاقِ أَثْبِتَ
٧٤٢ - إِلَّا فَنَفِي قَبُولِهِ تَرَدُّدُ
غَلَبَةُ الْأَشْبَاهِ هُوَ الْأَجُودُ
٧٤٣ - فِي الْحُكْمِ وَالصِّفَةِ ثُمَّ الْحُكْمُ
فَصِفَةٌ فَقَطْ لَدَى ذِي الْعِلْمِ
٧٤٤ - وَابْنُ عُلَيَّةَ يَرَى لِلصُّورِ
كَالْقَيْسِ لِلْخَيْلِ عَلَى الْحَمِيرِ

فصل الدوران الوجودي والعدمي، وقد يسمى بالدوران فقط، وبالطرد والعكس

- ٧٤٥ - أَنْ يُوجَدَ الْحُكْمُ لَدَى وُجُودِ
وَصِفٍ وَيَنْتَفِي لَدَى الْفُقُودِ
٧٤٦ - وَالْوُضْفُ ذُو تَنَاسُبٍ أَوْ اخْتِمَالٍ
لَهُ وَالْأَفْعَنُ الْقَصْدُ اعْتِزَلِ
٧٤٧ - وَهُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ سَنَدُ
فِي صُورَةٍ أَوْ صُورَتَيْنِ يُوجَدُ
٧٤٨ - أَضَلُّ كَبِيرٌ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ
وَالنَّافِعَاتِ عَاجِلًا وَالضَّائِرَةِ

فصل الدوران الوجودي وهو الطرد

- ٧٤٩ - وجود حُكْمٍ حيثما الوُصْفُ حَصَلَ
والاقتِرَانُ في انتفا الوُصْفِ انْحَظَلْ
٧٥٠ - وَلَمْ يَكُنْ تَنَاسُبٌ بِالذَّاتِ
وَتَبَعَ فِيهِ لَدَى الثَّقَاتِ
٧٥١ - وَرَدَّةُ النَّقْلِ عَنِ الصَّحَابَةِ
وَمَنْ رَأَى بِالْأَصْلِ قَدْ أَجَابَهُ
٧٥٢ - وَالْعَكْسُ وَهُوَ الدَّورَانُ الْعَدَمِي
لَيْسَ بِمَسْئَلِكٍ لِيَتْلِكَ فَاغْلَمْ
٧٥٣ - أَنْ يَنْتَفِي الْحُكْمُ مَتَى الْوُصْفُ انْتَفَى
وما لدى الموجود إثرة افتفى

فصل تنقيح المناط

- ٧٥٤ - وَهُوَ أَنْ يَجِي عَلَى التَّعْلِيلِ
بِالْوُصْفِ ظَاهِرٍ مِنَ التَّنْزِيلِ
٧٥٥ - أَوْ الْحَدِيثِ فَالْخُصُوصَ يَطْرُدُ
عَنِ اغْتِبَارِ الشَّارِعِ الْمُجْتَهِدُ
٧٥٦ - فَمِنْهُ مَا كَانَ بِإِلْغَا الْفَارِقِ
وما بغير من دليل رائق

٧٥٧ - مَنْ الْمَنَاطُ أَنْ تَجِي أَوْصَافُ

فَبَعْضُهَا يَأْتِي لَهُ انْجِذَافُ

٧٥٨ - عَنِ اعْتِبَارِهِ وَمَا قَدْ بَقِيَا

تَرْتَّبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ اقْتِصَابًا

٧٥٩ - تَحْقِيقُ عِلَّةٍ عَلَيْهَا اثْتِلَافَا

فِي الْفَرْعِ تَحْقِيقُ مَنَاطِ الْأَفَا

٧٦٠ - وَالْعَجْزُ عَنْ إِبْطَالِ وَصْفٍ لَمْ يُفِذْ

عِلَّةً لَهُ عَلَى الَّذِي اغْتُمِذْ

٧٦١ - كَذَا إِذَا مَا أَمَكَّنَ الْقِيَاسُ

بِهِ عَلَى الَّذِي ارْتِضَاهُ النَّاسُ

فصل القوادح

٧٦٢ - مِنْهَا وَجُودُ الْوَصْفِ دُونَ الْحُكْمِ

سَمَاءُ بِالنَّقْضِ وَعَاءُ الْعِلْمِ

٧٦٣ - وَالْأَكْثَرُونَ عِنْدَهُمْ لَا يَقْدَحُ

بَلْ هُوَ تَخْصِيصٌ وَذَا مُصَحَّحُ

٧٦٤ - وَقَدْ رُوي عَنْ مَالِكٍ تَخْصِيصُ

إِنْ يَكُ الْإِسْتِثْبَاتُ لَا التَّنْصِيصُ

٧٦٥ - وَعَكْسُ هَذَا قَدْ رَأَى الْبَعْضُ

وَمُنْتَقَى ذِي الْإِخْتِصَارِ النَّقْضُ

٧٦٦ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مَنْصُوصَةً بِظَاهِرٍ

وَلَيْسَ فِيمَا اسْتَنْبَطْتَ بِضَائِرِ

٧٦٧ - إِنْ جَا لِفَقْدِ الشَّرْطِ أَوْ لِمَا مَنَعَ

وَالْوَفْقُ فِي مِثْلِ الْعَرَايَا قَدْ وَقَعَ

٧٦٨ - جَوَابُهُ مَنَعُ وَجُودِ الْوَصْفِ أَوْ

مَنَعُ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيمَا قَدْ رَوَوْا

٧٦٩ - وَالْكَسْرُ قَادِحٌ وَمِثْلُهُ ذَكَرَا

تَخَلَّفَ الْحِكْمَةُ عَنْهُ مَنْ دَرَى

٧٧٠ - وَمِثْلُهُ إِطْصَالُ لُجْزٍ وَالْحَبْلُ

ضَاقَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَجِيءِ بِالْبَدَلِ

٧٧١ - وَعَدَمُ الْعَكْسِ مَعَ اتِّحَادِ

يَقْدَحُ دُونَ النَّصِّ بِالتَّمَادِ

٧٧٢ - وَالْوَضْفُ إِنْ يُغْدَمُ لَهُ تَأْثِيرُ

فَذَاكَ لَانْتِقَاضِهِ بِصِيرُ

٧٧٣ - خُصَّ بِذِي الْعِلَّةِ بِاتِّتِلَافِ

وَذَاتِ الْاسْتِنْبَاطِ وَالْخِلَافِ

- ٧٧٤ - يَجِيءُ فِي الطَّرِيقِ حَيْثُ عَلَا
بِهِ وَقَدْ يَجِيءُ فِيمَا أَصْلًا
- ٧٧٥ - وَذَا بَابُهَا عَلَّةٌ لِلْحُكْمِ
مِمَّنْ يَرَى تَعَدُّدًا ذَا سُقْمِ
- ٧٧٦ - وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرُبُ
فَمِنْهُ مَا لَيْسَ لِقَائِهِ يُجْلَبُ
- ٧٧٧ - وَمَا لِقَائِهِ عَنْ ضَرُورَةٍ ذَكَرُ
أَوْ لَا وَفِي الْعَفْوِ خِلَافٌ قَدْ سَطُرُ
- ٧٧٨ - وَالْقَلْبُ إِثْبَاتُ الَّذِي الْحُكْمُ نَقْضُ
بِالْوَضْفِ وَالْقَدْحُ بِهِ لَا يُغْتَرَضُ
- ٧٧٩ - فَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْمَغْتَرَضِ
مَعَ أَنَّ رَأْيَ الْخِصْمِ فِيهِ مُنْتَقِضُ
- ٧٨٠ - وَمِنْهُ مَا يَبْطُلُ بِالتَّزَامِ
أَوْ الطَّبَاقِ رَأْيَ ذِي الْخِصَامِ
- ٧٨١ - وَمِنْهُ مَا إِلَى الْمَسَاوَاةِ نُسِبُ
ثُبُوتُ حُكْمَيْنِ لِلْأَضْلَى يَنْسَلِبُ
- ٧٨٢ - حُكْمٌ عَنِ الْفَرْعِ بِالِاتِّسَافِ
وَوَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ ذُو خِلَافِ

- ٧٨٣ - فَيَلْحَقُ الْفَرْعَ بِالْأَصْلِ فَيَرِدُ
كَوْنُ التَّسَاوِي وَاجِباً مِنْ مُنْتَقِذِ
- ٧٨٤ - قَبُولُهُ فِيهِ خِلَافاً يَحْكِي
بَعْضُ شُرُوحِ الْجَمْعِ لِابْنِ السُّبْكِيِّ
- ٧٨٥ - وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ قَدْ حُجِّجَ جَلَا
وَهُوَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مُسَجَّلاً
- ٧٨٦ - مِنْ مَانِعٍ أَنَّ الدَّلِيلَ اسْتَلْزَمَا
لِمَا مِنَ الصُّورِ فِيهِ اخْتِصَامَا
- ٧٨٧ - يَجِيءُ فِي النَّفْيِ وَفِي التَّثْبُوتِ
وَلِشُمُولِ اللَّفْظِ وَالسُّكُوتِ
- ٧٨٨ - عَمَّا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ قَدْ خِيَلَا
مِنْ شَهْرَةٍ لِحُوفِهِ أَنْ تُحْظَلَا
- ٧٨٩ - وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ قَدْ دَخَلَ
إِنْدَاءُ مُخْتَصِرٍ بِالْأَصْلِ قَدْ صَلَحَ
- ٧٩٠ - أَوْ مَانِعٍ فِي الْفَرْعِ وَالْجَمْعِ يَرَى
إِلَّا قَلِيلَ فَرْقٍ أَنْ نَسْ كُتِبَ رَا
- ٧٩١ - تَعَدُّ الْأَصْلَ لِفَرْعٍ مُغْتَمِذٍ
إِذَا يُوجِبُ الْقُوَّةَ تَكْثِيرُ السَّنَدِ

- ٧٩٢ - فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَأَضِلَّ قَدْ كَفَى
وَقَالَ لَا يَكْفِيهِ بَعْضُ الْعُرْفَا
- ٤٩٣ - وَقِيلَ إِنْ أَلْحَقَ بِالْمَجْمُوعِ
فَوَاحِدٌ يَكْفِيهِ لَا الْجَمِيعِ
- ٧٩٤ - وَهَلْ إِذَا اشْتَغَلَ بِالتُّبْيَانِ
يَكْفِي جَوَابُ وَاحِدٍ قَوْلَانِ
- ٧٩٥ - مِنْ الْقَوَادِحِ فَسَادُ الْوَضْعِ أَنْ
يَجِي الدَّلِيلُ حَائِذَا عَنِ السَّنَنِ
- ٧٩٦ - كَالْأَخْذِ لِلتَّوْسِيعِ وَالتَّسْهِيلِ
وَالنَّفْيِ وَالْإثْبَاتِ مِنْ عَدِيلِ
- ٧٩٧ - مِنْهُ اعْتِبَارُ الْوَصْفِ بِالْإِجْمَاعِ
وَالذِّكْرِ أَوْ حَدِيثِهِ الْمَطْبَاعِ
- ٧٩٨ - يَنَاقِضُ الْحُكْمَ بِذَا الْقِيَّاسِ
جَوَابُهُ بِصِحَّةِ الْأَسَاسِ
- ٧٩٩ - وَالْخُلْفَ لِلنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعِ دَعَا
فَسَادَ الْاعْتِبَارِ كُلُّ مَنْ وَعَى
- ٨٠٠ - وَذَاكَ مِنْ هَذَا أَخْصُ مُطْلَقَا
وَكَوْنُهُ ذَا الْوَجْهِ مِمَّا يُنْتَقَى

٨٠١ - وَجَمَعَهُ بِالْمَنْعِ لَا يَضْمِيرُ
كَانَ لَهُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ

٨٠٢ - مِنَ الْقَوَادِحِ كَمَا فِي الثَّقَلِ
مَنْعَ وُجُودِ عِلَّةٍ لِلْأَضَلِّ

٨٠٣ - وَمَنْعُ عِلَّةٍ مَا يُعَلَّلُ
بِهِ وَقَدْ حُجِّجَ هُوَ الْمُعَوَّلُ

٨٠٤ - وَيَقْدَحُ التَّقْسِيمُ أَنْ يَحْتَمِلَا
لَفْظًا لِأَمْرَيْنِ وَلَكِنْ حُظِلَا

٨٠٥ - وَوُجُودُ عِلَّةٍ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ
وَلَيْسَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالْوَارِدِ

٧٠٦ - جَوَابُهُ بِالْوَضْعِ فِي الْمُرَادِ
أَوِ الظُّهْرِ فِيهِ بِاسْتِشْهَادِ

٨٠٧ - وَلِلْمُعَارَضَةِ وَالْمَنْعِ مَعَا
أَوِ الْأَخِيرِ الْإِغْتِرَاضُ رَجَعَا

٨٠٨ - وَالْإِغْتِرَاضُ يُلْحَقُ الدَّلِيلَا
دُونَ الْحِكَايَةِ فَلَا سَبِيلَا

٨٠٩ - وَالشَّانُ لَا يُغْتَرَضُ الْمِثَالُ
إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالِاخْتِمَالُ

خاتمة

- ٨١٠ - وَهُوَ مَفْرُوضٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ
لِلْحُكْمِ مِنْ نَصِّ عَلَيْهِ يَنْبَنِي
- ٨١١ - لَا يَنْتَمِي لِلْعَوْتِ وَالْجَلِيلِ
إِلَّا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ
- ٨١٢ - وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنَ الْأَصُولِ
وَشِرْعَةِ الْإِلَهِ وَالرَّسُولِ
- ٨١٣ - مَا فِيهِ نَفْيٌ فَارِقٍ وَلَوْ بَظَنٍّ
جَلِيٍّ وَبِالْخَفِيِّ عَكْسُهُ اسْتَبِينُ
- ٨١٤ - كَوْنُ الْخَفِيِّ بِالشُّبْهِ دَآبَأً يَسْتَوِي
وَيَبِينُ ذَيْنَ وَاضِحٍ مِمَّا رُوي
- ٨١٥ - قِيلَ الْجَلِيُّ وَوَاضِحٌ وَذُو الْخَفَا
أُولَى مُسَاوٍ أَذُونَ قَدْ عُرِفَا
- ٨١٦ - وَمَا بَذَاتٍ عِلَّةٌ قَدْ جُمِعَا
فِيهِ فَقَيْنَسَ عِلَّةٌ قَدْ سُمِعَا
- ٨١٧ - جَامِعُ ذِي الدَّلَالَةِ الَّذِي لَزِمَ
فَائِرٌ فَحُكْمُهَا كَمَا رُسِمَ
- ٨١٨ - قِيَاسَ مَعْنَى الْأَضْلِ عَنْهُمْ حَقُّقِ
لِمَا دُعِيَ الْجَمْعَ بِنَفْيِ الْفَارِقِ

كتاب الاستدلال

- ٨١٩ - مَا لَيْسَ بِالنَّصِّ مِنَ الدَّلِيلِ
وَلَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ وَالتَّمَثِيلِ
- ٨٢٠ - مِنْهُ قِيَاسُ الْمُنْطَقِيِّ وَالْعَكْسِ
وَمِنْهُ فَقْدُ الشَّرْطِ دُونَ لَبْسِ
- ٨٢١ - ثُمَّ انْتَفَا الْمَذْرُوكُ مِمَّا يُرْتَضَى
كَذَا وَجُودُ مَانِعٍ أَوْ مَا اقْتَضَى
- ٨٢٢ - وَمِنْهُ الْاسْتِقْرَاءُ بِالْجِزَائِي
عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ لِلْكَلِّيِّ
- ٨٢٣ - فَإِنْ يَعْصَمُ غَيْرَ ذِي الشُّقَاقِ
فَهُوَ حُجَّةٌ بِالْإِتِّفَاقِ
- ٨٢٤ - وَهُوَ فِي الْبَعْضِ إِلَى الظَّنِّ انْتَسَبَ
يُسَمَّى لِحُوقِ الْفَرْدِ بِالَّذِي غَلَبَ
- ٨٢٥ - وَرَجَحْنَ كَوْنَ الْإِسْتِضْحَابِ
لِلْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ مِنْ ذَا الْبَابِ
- ٨٢٦ - بَعْدَ قُصَارَى الْبَحْثِ عَنْ نَصِّ فَلَمْ
يَلْفَ وَهَذَا الْبَحْثُ وَفْقاً مُتَحَرِّمِ
- ٨٢٧ - وَإِنْ يُعَارِضُ غَالِباً ذَا الْأَصْلِ
فَفِي الْمَقْدَمِ تَنَافِي الثَّقُلِ

٨٢٨ - وَمَا عَلَى ثَبوتِهِ لِسَبَبٍ
شَرْعٌ يَدُلُّ مِثْلَ ذَاكَ اسْتِضْحَابِ

٨٢٩ - وَمَا بِمَاضٍ مُثَبَّتٌ لِلْحَالِ
فَهُوَ مَقْلُوبٌ وَعَكْسُ الْخَالِي

٨٣٠ - كَجَرِي مَا جُهْل فِيهِ الْمَضْرَفُ
عَلَى الَّذِي الْآنَ لَذَاكَ يُعْرِفُ

٨٣١ - وَالْأَخْذُ بِالَّذِي لَهُ رُجْحَانُ
مِنَ الْأَدِلَّةِ هُوَ اسْتِخْسَانُ

٨٣٢ - أَوْ هُوَ تَخْصِيصُ يُعْرِفُ مَا يَعْنِي
وَرَغِي الْاسْتِصْلَاحَ بَعْضُهُمْ يَوْمُ

٨٣٣ - وَرَدُّ كَوْنِهِ دَلِيلًا يَنْقَدِخُ
وَيَقْصُرُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ مُتَضَخٌ

٨٣٤ - رَأْيِي الصَّحَابِيَّ عَلَى الْأَصْحَابِ لَا
يَكُونُ حُجَّةً بِوَفْقٍ مَنْ خَلَا

٨٣٥ - فِي غَيْرِهِ ثَالِثُهَا إِنْ انْتَشَرَ
وَمَا مُخَالَفٌ لَهُ قَطُّ ظَهَرَ

٨٣٦ - وَيَقْتَدِي مَنْ عَمَّ بِالْمُجْتَهِدِ
مِنْهُمْ لَدَى تَحَقُّقِ الْمُعْتَمَدِ

- ٨٣٧ - وَالْتَّابِعِي فِي الرَّأْيِ لَا يُقْلَدُ
لَهُ مِنْ أَهْلِ الْأَجْتِهَادِ أَحَدٌ
- ٨٣٨ - مَنْ لَمْ يَكُنْ مَجْتَهِدًا فَالْعَمَلُ
مِنْهُ بِمَعْنَى النَّصِّ مِمَّا يُخْطَلُ
- ٨٣٩ - سَدُّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمَحْرَمِ
حَتْمٌ كَفَتْحِهَا إِلَى الْمُنَحْتِمِ
- ٨٤٠ - وَبِالْكِرَاهَةِ وَتَذِبٍ وَزَدَا
وَالْعِزِّ إِنَّ يَكُ الْفَسَادُ أَبْعَدَا
- ٨٤١ - أَوْ رَجَعَ الْإِضْلَاحُ كَالْأَسَارِ
تُفْدَى بِمَا يَنْفَعُ لِلنَّصَارِ
- ٨٤٢ - وَانْظُرْ تَدَلِّي دَوَالِي الْعِصْبِ
فِي كُلِّ مَشْرِقٍ وَكُلِّ مَغْرِبِ
- ٨٤٣ - وَيُثَبِّدُ الْإِلَهَامَ بِالْعِرَاءِ
أَعْنِي بِهِ إِلَهَامَ الْأَوْلِيَاءِ
- ٨٤٤ - وَقَدْ رَأَى بَغْضُ مَنْ تَصَوَّفَا
وَعِصْمَةُ النَّبِيِّ تُوجِبُ اقْتِفَا
- ٨٤٥ - لَا يَخْجُكُمُ الْوَلِيُّ بِلَا دَلِيلِ
مِنَ النَّصُوصِ أَوْ مِنَ التَّأْوِيلِ

٨٤٦ - فِي غَيْرِهِ الظَّنُّ وَفِيهِ الْقَطْعُ
لأَجْلِ كَشْفِ مَا عَلَيْهِ نَقَعُ

٨٤٧ - وَالظَّنُّ يَخْتَصُّ بِخَمْسِ الْغَيْبِ
لِنَفِي عِلْمِهَا بِذَوْنِ رَبِّ

٨٤٨ - قَدْ أُسِّسَ الْفِقْهُ عَلَى رَفْعِ الضَّرَرِ
وَأَنَّ مَا يَشُقُّ يَجْلُبُ الْوَطَرُ

٨٤٩ - وَنَفِي رَفْعِ الْقَطْعِ بِالشَّكِّ وَأَنَّ
يُحَكَّمُ الْعُرْفُ وَزَادَ مَنْ قَطَنُ

٨٥٠ - كَوْنِ الْأُمُورِ تَبَعَ الْمَقَاصِدِ
مَعَ تَكْلُفٍ بِبَعْضٍ وَارِدِ

كتاب التعادل والتراجيح

٨٥١ - وَلَا يَجِي تَعَارُضٌ إِلَّا لِمَا
مِنَ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى الظَّنِّ انْتَمَى

٨٥٢ - وَالْأَعْتِدَالُ جَائِزٌ فِي الْوَاقِعِ
كَمَا يَجُوزُ عِنْدَ ذَهْنِ السَّامِعِ

٨٥٣ - وَقَوْلُ مَنْ عَنْهُ رُوي قَوْلَانِ
مُؤَخَّرٌ إِذْ يَتَعَاقَبَانِ

- ٨٥٤ - إِلَّا فَمَا صَاحِبَهُ مُؤَيَّدُ
وَعَيْنُهُ فِيهِ لَهُ تَرَدُّدُ
- ٨٥٥ - وَذِكْرُ مَا ضَعُفَ لَيْسَ لِلْعَمَلِ
إِذَا ذَاكَ عَنِ وِفَاقِهِمْ قَدْ انْحَظَلِ
- ٨٥٦ - بَلْ لِلتَّرْقِي لِمَدَارِجِ السَّنَا
وَيَحْفَظُ الْمُذْرَكَ مَنْ لَهُ اِغْتِنَا
- ٨٥٧ - أَوْ لِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ الْمَشْتَهَرِ
أَوْ الْمُرَاعَاةِ لِكُلِّ مَا سَطَرَ
- ٨٥٨ - وَكَوْنُهُ يُلْجِي إِلَيْهِ الضَّرُّ
إِنْ كَانَ لَمْ يَشْتَدْ فِيهِ الْخَوَرُ
- ٨٥٩ - وَثَبَتَ الْعَزْوَ وَقَدْ تَحَقَّقَا
ضُرّاً مِنْ الضَّرِّ بِهِ تَعَلَّقَا
- ٨٦٠ - وَقَوْلُ مَنْ قَلَّدَ عَالِمًا لَقِيَ
اللَّهُ سَالِمًا فَقَيْرُ مُطْلَقِ
- ٨٦١ - إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَحْوِ مَالِكٍ أَلِفُ
قَوْلُ بَذِي وَفِي نَظِيرِهَا عُرِفُ
- ٨٦٢ - فَذَاكَ قَوْلُهُ بِهَا الْمُخَرَّجُ
وَقِيلَ عَزْوُهُ إِلَيْهِ خَرَجُ

- ٨٦٣ - وفي انتسابه إليه مُطْلَقاً
خُلِفَ مَضَى إِلَيْهِ مَنْ قَدْ سَبَقَا
- ٨٦٤ - وَتَنْشَأُ الطُّرُقُ مِنْ نَصَّيْنِ
تَعَارُضَا فِي مُتَشَابِهَيْنِ
- ٨٦٥ - تَقْوِيَةُ الشُّقِّ هِيَ التَّرْجِيحُ
وَأَوْجِبَ الْأَخْذَ بِهِ الصَّحِيحُ
- ٨٦٦ - وَعَمِلَ بِهِ أَبَاهُ الْقَاضِي
إِذَا بِهِ الظَّنُّ يَكُونُ الْقَاضِي
- ٨٦٧ - وَالْجَمْعُ وَاجِبٌ مَتَى مَا أَمَكْنَا
إِلَّا فَلَا خَيْرَ نَسْخٍ بَيْنَا
- ٨٦٨ - وَوَجِبَ الْإِسْقَاطُ بِالْجَهْلِ وَإِنْ
تَقَارَنَا فَفِيهِ تَخْيِيرُ زَكْنِ
- ٨٦٩ - وَحَيْثُمَا ظَنَّ الدَّلِيلَانِ مَعَا
فَفِيهِ تَخْيِيرُ لِقَوْمٍ سَمِعَا
- ٨٧٠ - أَوْ يَجِبُ الْوَقْفُ أَوْ التَّسَاقُطُ
وَفِيهِ تَفْصِيلُ حَكَاةِ الضَّائِبِ
- ٨٧١ - وَإِنْ يُتَمَدَّمُ مُشْعِرٌ بِالظَّنِّ
فَانْسَخْ بِآخِرِ لَدَى ذِي الْفَرِّ

٨٧٢ - ذُو الْقَطْعِ فِي الْجَهْلِ لَدَيْهِمْ مُعْتَبَرٌ
وَإِنْ يَعْصِمُ وَاحِدٌ فَقَدْ غَبِرَ

فصل الترجيح باعتبار حال الراوي

٨٧٣ - قَدْ جَاءَ فِي الْمَرْجَّحَاتِ بِالسَّنَدِ
عُلُوُّهُ وَالزَّيْدُ فِي الْحِفْظِ يُعَدُّ

٨٧٤ - وَالْفِقْهُ وَاللُّغَةُ وَالنَّحْوُ وَرَوِّغْ
وَضَبْطُهُ وَفِطْنَةُ فَقْدِ الْبِدْعِ

٨٧٥ - عَدَالَةُ بِقَيِّدِ الْأَشْتِهَارِ
وَكَوْنُهُ زَكَاةً بِسَاخِنِيبَارِ

٨٧٦ - صَرِيحُهَا وَأَنْ يَزَكِّي الْأَكْثَرُ
وَقَدْ تَدْلِيهِ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا

٨٧٧ - حُرِّيَّةُ وَالْحِفْظُ عِلْمُ النَّسَبِ
وَكَوْنُهُ أَقْرَبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

٨٧٨ - ذِكْرُورَةُ إِنْ حَالَهُ قَدْ جُهِلَا
وَقِيلَ لَا وَبَغْضُهُمْ قَدْ فَصَّلَا

٨٧٩ - مَا كَانَ أَظْهَرَ رَوَايَةً وَمَا
وَجْهَ التَّحْمِيلِ بِهِ قَدْ عَلِمَا

٨٨٠ - تَأْخِرُ الْإِسْلَامَ وَالْبَغْضُ اغْتَمَى
تَرْجِيحَ مَنْ إِسْلَامُهُ تَقْدَمَا

٨٨١ - وَكَوْنُهُ مُبَاشِرًا أَوْ كُتْلِفًا
أَوْ غَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ لِلْأَمْنِ مِنْ خَفَا

٨٨٢ - أَوْ رَاوِيًا بِاللَّفْظِ أَوْ ذَا الْوَاقِعِ
وَكَوْنُهُ مَنْ رَوَاهُ غَيْرَ مَا نَعِ

٨٨٣ - وَكَوْنُهُ أُودِعَ فِي الصَّحِيحِ
لِمُسْلِمٍ وَالشَّيْخِ ذِي التَّرْجِيحِ

فصل الترجيح باعتبار حال المروي

٨٨٤ - وَكَثْرَةُ الدَّلِيلِ وَالرُّوَايَةِ
مُرْجَّحٌ لَدَى ذَوِي الدَّرَايَةِ

٨٨٥ - وَقَوْلُهُ فَالْفِعْلُ فَالْتَّفَرِيرُ
فَصَاحَةٌ وَالْغِي الْكَثِيرُ

٨٨٦ - زِيَادَةُ وَلُغَةِ الْقَبِيلِ
وَرُجْحُ الْمُجِلِّ لِلرَّسُولِ

٨٨٧ - وَشُهْرَةُ الْقِصَّةِ ذِكْرُ السَّبَبِ
وَمَنْعُهُ إِيَّاهُ دُونَ حُجْبِ

- ٨٨٨ - وَالْمَدَنِي وَالْخَبِيرُ الَّذِي جَمَعَ
حُكْمًا وَعِلَّةً كَقَتْلِ مَنْ رَجَعَ
- ٨٨٩ - وَمَا بِهِ لِعِلَّةٍ تَقْدُمُ
وَمَا بِتَوَكِيدٍ وَخَوْفٍ يُغْلَمُ
- ٨٩٠ - وَمَا يَعُمُّ مُطْلَقًا إِلَّا السَّبَبُ
فَقَدْ مَنَّهُ تَقْضِي حُكْمًا قَدْ وَجَبَ
- ٨٩١ - مَا مِنْهُ لِلشَّرْطِ عَلَى الْمَنْكَرِ
وَهُوَ عَلَى كُلِّ الَّذِي لَهُ دُرِي
- ٨٩٢ - مُعَرَّفُ الْجَمْعِ عَلَى مَا اسْتَفْهِمَا
بِهِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ أُعْنِي مَنْ وَمَا
- ٨٩٣ - وَذِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْمُعَرَّفِ
ذِي الْجِنْسِ لَاحْتِمَالٍ عَهْدٍ قَدْ يَفِي
- ٨٩٤ - تَقْدِيمُ مَا خَصَّ عَلَى مَا لَمْ يُخَصَّ
وَعَكْسُهُ كُلُّ أَتَى عَلَيْهِ نَصٌّ
- ٨٩٥ - إِشَارَةُ وَذَاتُ الْإِيمَا يُرْتَضَى
كَوْنُهُمَا مِنْ بَعْدِ ذَاتِ الْاِقْتِضَا
- ٨٩٦ - هُمَا عَلَى الْمَفْهُومِ وَالْمُوَافَقَةِ
وَمَا لِكَ غَيْرُ الشُّذُوزِ وَافَقَةِ

فصل التَّرجيحُ باعتبار المَذْلُولِ

٨٩٧ - وناقِلٌ ومُثَبِّتٌ والْأَمْرُ

بَعْدَ النَّوَهي ثُمَّ هَذَا الْآخِرُ

٨٩٨ - عَلَى الْإِبَاحَةِ وَهَكَذَا السَّخْبَرُ

عَلَى النَّوَهي وَعَلَى الَّذِي أَمَرَ

٨٩٩ - فِي خَبَرِي إِبَاحَةٍ وَحَظَرٍ

ثَالِثُهَا هَذَا كَذَلِكَ يَجْرِي

٩٠٠ - وَالْجَزْمُ قَبْلَ النَّدْبِ وَالَّذِي نَفَى

حَدًّا عَلَى مَا الْحَدُّ فِيهِ أَلِفًا

٩٠١ - مَا كَانَ مَذْلُولٌ لَهُ مَغْفُولًا

وَمَا عَلَى الْوَضْعِ أَتَى دَلِيلًا

فصل ترجيح الإجماعات

٩٠٢ - رَجُحٌ عَلَى النَّصِّ الَّذِي قَدْ أُجْمِعَا

عَلَيْهِ وَالصَّخْبُ عَلَى مَنْ تَبِعَا

٩٠٣ - كَذَلِكَ مَا انْقَرَضَ عَصْرُهُ وَمَا

فِيهِ الْعُمُومُ وَافْقُوا مَنْ عَلِمَا

فصل ترجيح الأقيسة والحدود

- ٩٠٤ - بِقُوَّةِ الْمَثْبُوتِ ذَا الْأَسَاسِ
أَي حُكْمُهُ التَّرْجِيحُ لِلْقِيَاسِ
- ٩٠٥ - وَكَوْنُهُ مُوَافِقَ السَّنَنِ عَنْ
بِالْقَطْعِ بِالْعِلَّةِ أَوْ غَالِبِ ظَنٍّ
- ٩٠٦ - وَقُوَّةِ الْمَسْلُوكِ وَلْتُقَدِّمَ
مَا أَضْلَاهَا تَشْرِكُهُ مُعَمَّمًا
- ٩٠٧ - وَذَاتِ الْأَنْعِكَاسِ وَاطَّرَادِ
فَذَاتِ الْآخِرِ بِلا عِنَادِ
- ٩٠٨ - وَعِلَّةُ النَّصِّ وَمَا أَضْلَانِ
لَهَا كَمَا قَدْ مَرَّ بِجَرِيَانِ
- ٩٠٩ - فِي كَثْرَةِ الْفُرُوعِ خُلْفٌ قَدْ أَلَمَ
وَمَا تُقَلِّلُ تَطَرَّقَ الْعَدَمِ
- ٩١٠ - ذَاتِيَّةً قَدْ مَ وَذَاتَ تَعْدِيَّةٍ
وَمَا اخْتِطَاطًا عَلِمْتَ مُقْتَضِيَةً
- ٩١١ - وَقَدْ مَنَ مَا حُكْمُ أَضْلَاهَا جَرَى
مُعَلَّلًا وَفَقَالَ لَدَى مَنْ عَبَّرَا
- ٩١٢ - بَعْدَ الْحَقِيقِيِّ أُنْثَى الْعُرْفِيِّ
وَيَعْدَ هَذَيْنِ أُنْثَى الشَّرْعِيِّ

- ٩١٣ - وفي الحدود الأشهر المُقَدَّم
وما صريحاً أو أعم يُعلم
٩١٤ - وما يوافق لنقل مُطلقاً
والحد سائر الرؤوم سبقاً
٩١٥ - وقد خلت مُرجحات فاعْتَبِرْ
واغْلَمْ بأنَّ كُلَّهَا لا يَنْحَصِرُ
٩١٦ - قُطِبَ رَحَاماً قُوَّةُ الْمُظَنَّةِ
فَهي لَدَى تَعَارُضٍ مِثْلُهُ

كتاب الاجتهاد في الفروع

- ٩١٧ - بِذَلِكَ الْفَقِيهِ الْوُشْعُ أَنْ يُحْصَلَ
ظَنّاً بِأَنَّ ذَلِكَ حَتْمٌ مَثَلًا
٩١٨ - وَذَلِكَ مَعَ مُجْتَهِدٍ رَدِيفُ
وَمَا لَهُ يُحَقِّقُ التَّكْلِيفُ
٩١٩ - وَهُوَ شَدِيدُ الْفَهْمِ طَبْعاً وَاخْتِلَافُ
فِي مَنْ بِلَا نَكَارِ الْقِيَاسِ قَدْ عُرِفَ
٩٢٠ - قَدْ عُرِفَ التَّكْلِيفُ بِالْذَّلِيلِ
ذِي الْعَقْلِ قَبْلَ صَارِفِ الثَّقُولِ

- ٩٢١ - وَالْتَّخَوَ وَالْمِيزَانَ وَاللُّغَةَ مَعَ
عِلْمِ الْأُصُولِ وَبِلَاغَةِ جَمْعِ
- ٩٢٢ - وَمَوْضِعِ الْأَحْكَامِ دُونَ شَرْطِ
حِفْظِ الْمُتَوَنِّينَ عِنْدَ أَهْلِ الضَّبْطِ
- ٩٢٣ - ذُو رُتَبَةٍ وَسَطِيٍّ فِي كُلِّ مَا غَبَرَ
وَعِلْمِ الْإِجْمَاعِابِ مِمَّا يُعْتَبَرُ
- ٩٢٤ - كَشَرْطِ الْآحَادِ وَمَاتَوَاتِرَا
وَمَا صَحِيحاً أَوْ ضَعِيفاً قَدْ جَرَى
- ٩٢٥ - وَمَا عَلَيْهِ أَوْ بِهِ النَّسْخُ وَقَعَ
وَسَبَبُ النُّزُولِ شَرْطٌ مُتَّبَعٌ
- ٩٢٦ - كَحَالَةِ الرُّوَاةِ وَالْأَضْحَابِ
وَقَلْدَنْ فِي ذَا عَلَى الصَّوَابِ
- ٩٢٧ - وَلَيْسَ الْاجْتِهَادُ مِمَّنْ قَدْ جَهِلَ
عِلْمَ الْفُرُوعِ وَالْكَلَامِ يَنْحَظِلُ
- ٩٢٨ - كَالْعَبْدِ وَالْأَتَشَى كَذَا لَا تَجِبُ
عَدَالَةُ عَلَى الَّذِي يُنْتَخَبُ
- ٨٢٩ - هَذَا هُوَ الْمُطْلَقُ وَالْمَقْيَدُ
مُنْسَفِلُ الرُّتَبَةِ عَنْهُ يُوجَدُ

- ٩٣٠ - مُلتَزِمٌ أَصُولَ ذَاكَ الْمُطَّلَقِ
فَلَيْسَ يَغْدُوها عَلَى الْمُحَقِّقِ
- ٩٣١ - مَجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مَنْ أَصُولُهُ
مَنْصُوصَةٌ أَوْ لَا حَوَى مَعْقُولُهُ
- ٩٣٢ - وَشَرْطُهُ التَّخْرِيجُ لِلْأَحْكَامِ
عَلَى تَصْوَصٍ ذَلِكَ الْإِمَامِ
- ٩٣٣ - مُجْتَهِدُ الْفُتْيَا الَّذِي يُرْجَحُ
قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ وَذَاكَ أَرْجَحُ
- ٩٣٤ - لِجَاهِلِ الْأَصُولِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا
نَقَلَ مُسْتَوْفَى فَقَطْ وَأُمُّمَا
- ٩٣٥ - يَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ فِي فَرْقٍ فَقَطْ
أَوْ فِي قَضِيَّةٍ وَبَعْضٌ قَدْ رَبَطَ
- ٩٣٦ - وَالْخُلْفَ فِي جَوَازِ الْإِجْتِهَادِ أَوْ
وَقَوَعِهِ مِنَ النَّبِيِّ قَدْ رَوَوْا
- ٩٣٧ - وَوَجِبَ الْعِصْمَةُ يَمْنَعُ الْجَنْفَ
وَصَحَّحَ الْوُقُوعَ غَضْرَهُ السَّلَفُ
- ٩٣٨ - وَوَحَّدَ الْمُصِيبَ فِي الْعَقْلِيِّ
وَمَالِكٌ رَأَاهُ فِي الْفَرْعِيِّ

- ٩٣٩ - فَالْحُكْمُ فِي مَذْهَبِهِ مُعَيَّنٌ
لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَا يُبَيِّنُ
- ٩٤٠ - مُخْطِئُهُ وَإِنْ عَلَيْهِ انْحَتَمَا
إِصَابَةٌ لَهُ الثَّوَابُ اِزْتَسَمَا
- ٩٤١ - وَمَنْ رَأَى كُلاً مُصِيباً يَغْتَقِدُ
لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ ظَنَّ الْمَجْتَهِدِ
- ٩٤٢ - أَوْ ثَمَّ مَا لَوْ عُيِّنَ الْحُكْمُ حَكَمٌ
بِهِ لِدَرْءِ أَوْ لِسَجْلِبٍ قَدْ أَلَمَ
- ٩٤٣ - لِيَذَا يُصَوِّبُونَ فِي ابْتِدَاءِ
وَالْاجْتِرَافِ دُونَ الْاِئْتِرَافِ
- ٩٤٤ - وَالْحُكْمُ وَهُوَ وَاحِدٌ مَتْنِي عَقِلُ
فِي الْفَرْعِ قَاطِعٌ وَلَكِنْ قَدْ جُهِلَ
- ٩٤٥ - وَهُوَ آئِسٌ مَسْنِي مَا قَصَّصَا
فِي نَظَرٍ وَفَقاً لَدَى مَنْ قَدْ دَرَى
- ٩٤٦ - وَالْحُكْمُ مِنْ مَجْتَهِدٍ كَيْفَ وَقَعَ
دُونَ شُدُوزٍ نَقَضَهُ قَدْ اِمْتَنَعَ
- ٩٤٧ - إِلَّا إِذَا التَّصَّصَ أَوْ الْاجْمَاعَ أَوْ
قَاعِدَةً خَالَفَ فِيهَا مَا رَأَى

- ٩٤٨ - أَوْ اجْتِهَادُهُ أَوْ الْقَيْسُ الْجَلِي
عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ بِغَيْرِ الْمُغْتَلِي
- ٩٤٩ - حَكَمَ فِي مَذْهَبِهِ وَإِنْ وَصَلَ
لِرُتْبَةِ التَّرْجِيحِ فَالِنَقْضِ انْحَظِلْ
- ٩٥٠ - وَقَدْ ضَعِيفَ إِنْ جَرَى عَمَلٌ
بِهِ لِأَجْلِ سَبَبٍ قَدْ اتَّصَلَ
- ٩٥١ - وَهَلْ يَقِيسُ ذُو الْأُصُولِ إِنْ عُذِمَ
نَصُّ إِمَامِهِ الَّذِي لَهُ لَزِمُ
- ٩٥٢ - مَعَ التَّزَامِ مَالَهُ أَوْ مُطْلَقًا
وَبَغْضِهِمْ بِنَصِّهِ تَعَلَّقَا
- ٩٥٣ - وَلَمْ يُضْمَنْ ذُو اجْتِهَادٍ ضَيْعًا
إِنْ يَكُ لَا لِقَاطِعٍ قَدْ رَجَعَا
- ٩٥٤ - الْأَفْهَلُ يَضْمَنُ أَوْ لَا يَضْمَنُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَوَلُّ بَيِّنُ
- ٩٥٥ - وَإِنْ يَكُنْ مُتَنَصِّبًا فَالنَّظَرُ
ذَلِكَ وَفَاقًا عِنْدَ مَنْ يُحَرَّرُ

فصل في التقليد في الفروع

- ٩٥٦ - هو التزام مذهب الغير بلا
علم دليله الذي تأصلا
- ٩٥٧ - يلزم غير ذي اجتهاد مطلق
وإن مُقَيِّداً إذا لم يُطَوَّق
- ٩٥٨ - وهو للمُجْتَهِدين مُمتنع
لِنَظَرِ قَدْرُزْقُوهُ مُتَّبِع
- ٩٥٩ - وَلَيْسَ فِي فَتْوَاهُ مُفْتٍ يُتَّبَع
إِنْ لَمْ يُضَفَّ لِلدِّينِ وَالْعِلْمِ الْوَرَع
- ٩٦٠ - مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْعِلْمِ وَالْعَدْلِ اشْتَهَرَ
أَوْ حَصَلَ الْقَطْعُ فَالاستفتا انحظر
- ٩٦١ - وواجب تجديدُ ذي الرَّأْيِ النَّظَرِ
إِذَا مُمَائِلٌ عَرَا وَمَا ذَكَرَ
- ٩٦٢ - لِلنَّصِ مِثْلَ مَا إِذَا تَجَدَّدَا
مُغْيِّرٌ إِلَّا قَلَنْ يُجَدَّدَا
- ٩٦٣ - وَهَلْ يُكْرَرُ سُؤَالُ الْمَجْتَهِدِ
مَنْ عَمَّ إِنْ مُمَائِلُ الْفَتْوَى يَعْدُ
- ٩٦٤ - وَثَانِيَا ذَا الثَّقَلِ صِرَفاً أَهْمِلِ
وَحَيْرُنْ عِنْدَ اسْتِوَاءِ السُّبُلِ

٩٦٥ - وَزَائِدًا فِي الْعِلْمِ بَعْضُ قَدَمًا
وَقَدَّمَ الْأَوْرَعَ كُلَّ الْقَدَمَا

٩٦٦ - وَجَائِزُ تَقْلِيدُ ذِي اجْتِهَادٍ
وَهُوَ مَفْضُولٌ بِلا اسْتِيعَادٍ

٩٦٧ - فَكُلُّ مَذْهَبٍ وَسِيلَةٌ إِلَى
دَارِ الْحُبُورِ وَالْقُصُورِ جُعِلَا

٩٦٨ - وَمُوجِبُ تَقْلِيدِ الْأَرْجَحِ وَجَبَ
لَدَيْهِ بَحْثٌ عَنْ إِمَامٍ مُنْتَخَبِ

٩٦٩ - إِذَا سَمِعْتَ فَإِلَامًا مَالِكُ
صَحَّ لَهُ الشَّأْوُ الَّذِي لَا يُدْرِكُ

٩٧٠ - لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ مَعَ حُسْنِ النَّظَرِ
فِي كُلِّ فَنٍّ كَالْكِتَابِ وَالْأَثَرِ

٩٧١ - وَالْخُلْفُ فِي تَقْلِيدِ مَنْ مَاتَ وَفِي
بَيْعِ طَرُوسِ الْفِقْهِ الْآنَ قَدْ نُفِي

٩٧٢ - وَلَكَ أَنْ تَسْأَلَ لِلتَّثْبِثِ
عَنْ مَا اخَذَ الْمَسْئُولُ لَا التَّعْنِثِ

٩٧٣ - ثُمَّ عَلَيْهِ غَايَةُ السَّيِّئَانِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بِالْاِكْتِنَانِ

- ٩٧٤ - يُتَدَبُّ لِمَفْتِي اطِّرَاحُهُ النَّظَرُ
إِلَى الحُطَامِ جَاعِلِ الرِّضَا الوَطْرَ
- ٩٧٥ - مُتَّصِفًا بِجِلْيَةِ الوَقَارِ
مُحَاشِيًا مَجَالِسَ الْأَشْرَارِ
- ٩٧٦ - وَالْأَرْضُ لَا عَنْ قَائِمٍ مَجْتَهِدٍ
تَخْلُو إِلَى تَزَلُّلِ الْقَوَاعِدِ
- ٩٧٧ - وَهُوَ جَائِزٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ
مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ بِالنُّقْلِ
- ٩٧٨ - وَإِنْ يَقُولِ ذِي اجْتِهَادٍ قَدْ عَمِلَ
مَنْ عَمَّ فَالرَّجُوعُ عَنْهُ مُنَحْظِلٌ
- ٩٧٩ - إِلَّا فَهَلْ يَلْزَمُ أَوْ لَا يَلْزَمُ
إِلَّا الَّذِي شَرَعَ أَوْ يَلْتَزِمُ
- ٩٨٠ - رُجُوعُهُ لِغَيْرِهِ فِي آخِرِ
يَجُوزُ لِلْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
- ٩٨١ - وَذُو التَّزَامِ مَذْهَبٌ هَلْ يَنْتَقِلُ
أَوْ لَا وَتَفْصِيلُ أَصَحُّ مَا نُقِلَ
- ٩٨٢ - وَمَنْ أَجَازَ لِلْخُرُوجِ قَيِّدًا
بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَغْتَقِدَا

٩٨٣ - فَضْلًا لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يَنْتَدِعْ
بِخُلْفِ الْأَجْمَاعِ وَإِلَّا يَمْتَنِعْ

٩٨٤ - وَعَدَمِ التَّقْلِيدِ فِيمَا لَوْ حَكَمَ
قَاضٍ بِهِ بِالنَّقْضِ حُكْمُهُ يُؤْتَمَرُ

٩٨٥ - أَمَّا السُّمُودُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ
فَصُنْعُ غَيْرِ وَاحِدٍ مُبْجَلٍ

٩٨٦ - كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالطُّحَاوِي
وَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ ذِي الْفَتَاوِي

٩٨٧ - إِنْ يَنْتَقِلْ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ
كَكَوْنِهِ سَهْلًا أَوْ التَّرْجِيحِ

٩٨٨ - وَذَمُّ مَنْ نَوَى الدُّنَا بِالْقَيْنِ
عَلَى مُهَاجِرٍ لَأَمِّ قَيْنِ

٩٨٩ - وَإِنْ عَنِ الْقَضَيْنِ قَدْ تَجَرَّدَا
مَنْ عَمَّ فَلْتُبِخْ لَهُ مَا قَصَّدا

٩٩٠ - ثُمَّ التَّزَامُ مَذْقَبٌ قَدْ ذُكِرَا
صِحَّةُ فَرَضِهِ عَلَى مَنْ قَصَّرا

٩٩١ - وَالْمُجْمَعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَزْبَعَةُ
وَقَفُّ غَيْرِهَا الْجَمِيعُ مَنَعَةُ

- ٩٩٢ - حَتَّىٰ يَجِيءَ الْفَاطِمِي الْمُجَدِّدُ
دِينَ الْهُدَىٰ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ
- ٩٩٣ - أَنَّهُ يَتُّ مَا جَمَعَهُ اجْتِهَادِي
وَضَرْبِي الْأَغْوَارَ مَعَ الْأَنْجَادِ
- ٩٩٤ - مِمَّا أَفَادَنِيهِ دَرْسُ الْبَرَّةِ
مِمَّا انْطَوَتْ عَلَيْهِ كُتُبُ الْمَهْرَةِ
- ٩٩٥ - كَالشَّرْحِ لِلتَّنْقِيحِ وَالتَّنْقِيحِ
وَالْجَمْعِ وَالْآيَاتِ وَالتَّلْوِيحِ
- ٩٩٦ - مُطَالَعًا لِابْنِ حُلُولِ الْإِلَامِعَا
مَعَ حَوَاشٍ تُعْجِبُ الْمُطَالِعَا
- ٩٩٧ - فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْمَجْزِلِ
الْمَانِحِ الْفَضْلَ لَنَا الْمُكْمِلِ
- ٩٩٨ - لِنَنْعَمَ عَنْهَا بِكُلِّ الْعَدِّ
لَوْ كَانَ مَا فِي الْأَرْضِ لِي يَمُدُّ
- ٩٩٩ - ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ
عَلَى الَّذِي أَنْجَلَنِي بِهِ الظَّلَامُ
- ١٠٠٠ - مُحَمَّدٍ الَّذِي سَمَا عَلَى السَّمَا
وَأَهْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا الْأَرْضُ سَمَا

١٠٠١ - أسأله الحُسْنَى وَزَيْدًا وَالرَّضَى
وَاللُّطْفَ بِي فِي كُلِّ أَمْرٍ قَدْ قَضَى

تم بحمد الله

أَلْفٌ وَبَيْتٌ عَدَدُ الْمِرَاقِي
لَيْسَ بِسَافِلٍ وَلَا بِرَاقِي

الفهرس

الموضوع	رقم الأبيات	رقم الصفحة
مقدمة المحقق		٥
مقدمة المؤلف	١٥ - ١	٧
(١) كتاب أصول الفقه	١٢٣ - ١٦	٩
(٢) كتاب القرآن ومباحث الأقوال	١٣٣ - ١٢٤	٢١
فصل المنطوق والمفهوم	١٧٢ - ١٣٤	٢٢
فصل في الاشتقاق	١٨٦ - ١٧٣	٢٧
فصل في الترادف	١٩٣ - ١٨٧	٢٨
فصل المشترك	١٩٨ - ١٩٤	٢٨
فصل الحقيقة	٢٠٢ - ١٩٩	٢٠
فصل المجاز	٢٢٣ - ٢٠٣	٣٠
فصل المعرب	٢٢٧ - ٢٢٤	٣٣
فصل الكناية والتعريض	٢٣٥ - ٢٢٨	٣٣
فصل الأمر	٣١٧ - ٢٣٦	٣٤
فصل الواجب الموسع	٣٢٣ - ٣١٨	٤٤
فصل ذو الكفاية	٣٣٩ - ٣٢٤	٤٤
فصل النهي	٣٤٩ - ٣٤٠	٤٦
فصل العام	٣٧٨ - ٣٥٠	٤٧

الموضوع	رقم الأبيات	رقم الصفحة
فصل ما عدم العموم فيه أصح	٣٧٩ - ٣٨١	٥١
فصل التخصيص	٣٨٢ - ٣٩٣	٥١
فصل المخصص المتصل	٣٩٤ - ٤٢٢	٥٣
فصل المخصص المنفصل	٤٢٣ - ٤٣١	٥٦
فصل المقيد والمطلق	٤٣٢ - ٤٤٠	٥٧
فصل التأويل والمحكم والمجمل	٤٤١ - ٤٥٣	٥٨
فصل البيان	٤٥٤ - ٤٦٥	٦٠
فصل النسخ	٤٦٦ - ٤٨٩	٦١
(٣) كتاب السنة	٤٩٠ - ٥٩١	٦٤
فصل كيفية رواية الصحابي	٥٩٢ - ٥٩٥	٧٥
فصل كيفية رواية غير الصحابي	٥٩٦ - ٦٠٢	٧٦
(٤) كتاب الاجماع	٦٠٣ - ٦٣٠	٧٧
(٥) كتاب القياس	٦٣١ - ٦٣٨	٨٠
فصل أركان القياس	٦٣٩ - ٦٥٢	٨١
فصل الفرع	٦٥٣ - ٦٦٠	٨٢
فصل العلة	٦٦١ - ٦٨٠	٨٣
فصل مسالك العلة	٦٨١ - ٧٣٧	٨٦
فصل الشبه	٧٣٨ - ٧٤٤	٩١
فصل الدوران الوجودي والعدمي	٧٤٥ - ٧٤٨	٩٣
فصل الدوران الوجودي وهو الطرد	٧٤٩ - ٧٥٣	٩٤
فصل تنقيح المناط	٧٥٤ - ٧٦١	٩٤

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الأبيات</u>	<u>رقم الصفحة</u>
فصل القواعد	٧٦٢ - ٨٠٩	٩٥
فصل خاتمة	٨١٠ - ٨١٨	١٠١
(٦) كتاب الاستدلال	٨١٩ - ٨٥٠	١٠٢
(٧) كتاب التعادل والتراجيح	٨٥١ - ٨٧٢	١٠٥
الترجيح باعتبار حال الراوي	٨٧٣ - ٨٨٣	١٠٨
الترجيح باعتبار حال المروي	٨٨٤ - ٨٩٦	١٠٩
الترجيح باعتبار المدلول	٨٩٧ - ٩٠١	١١١
ترجيح الاجتماعات	٩٠٢ - ٩٠٣	١١١
ترجيح الأقيسة والحدود	٩٠٤ - ٩١٦	١١٢
(٨) كتاب الاجتهاد في الفروع	٩١٧ - ٩٥٥	١١٣
فصل في التقليد في الفروع	٩٥٦ - ١٠٠١	١١٨